ما يجب أن يعرفه المواطن عن رسم الطابع المالي

سلسلة التوعية المالية والضريبية - رقم ٥

الاتفاقات والعقود

التعهدات والكفالات

الإقرارات والتنازلات

براءات الذمة

الإيصالات والمخالصات

صكوك التوصية والهبة

سندات الملكية

الأوراق التجارية

الأوراق المالية

تذاكر النقل

الفواتير

أوراق اليانصيب

أوراق المراهنات.

إلخ.

تشرين الأول ٢٠٠٤

يوزع مجاناً

فهرست

تمهيد	**٤**
الفصل الأول: معلومات عامة عن رسم الطابع المالي؟	**٦**
أ. ما هو رسم الطابع المالي؟	٦
ب. أنواع رسم الطابع المالي	٨
ج. كيف نميز بين خضوع الصك أو الكتابة للرسم النسبي أو للرسم المقطوع؟	٨
د. على من يتوجب الرسم؟	٨
هـ . كيف يؤدى رسم الطابع المالي؟	٩
و. غرامات رسم الطابع المالي	٩
ز. هل تخرج بعض الصكوك والكتابات عن نطاق رسم الطابع المالي؟	٩
الفصل الثاني: متى يتوجب الرسم؟	**١٠**
أ. عند إنشاء الصك والتوقيع عليه	١٠
ب. عند تجديد العقود أو تمديدها	١٠
الفصل الثالث: احتساب رسم الطابع المالي النسبي	**١٢**
أ. صك بالعملة الأجنبية	١٢
ب. صك يتضمن مبلغاً محتملاً غير قابل للتحديد عند تنظيم الصك	١٢
ج. صك يتضمن عدة مبالغ	١٣
الفصل الرابع: الرسم المقطوع	**١٥**
أ. بعض المستندات والعقود الخاضعة للرسم المقطوع والتي تهم المواطن بصورة مباشرة	١٥
ب. بعض المستندات والعقود الخاضعة للرسم المقطوع والتي تهم المؤسسات الفردية والشركات	١٦
الفصل الخامس: على من يتوجب رسم الطابع المالي؟ من هو المدين بالرسم؟	**١٧**
أ. المتعاملون مع الدولة والمؤسسات العامة والبلديات	١٧
ب. شركات الضمان	١٧
ح. التأدية الدورية	١٧
الفصل السادس: واجبات موظفي الدولة والبلديات ومستخدمي المؤسسات العامة وكتاب العدل	**١٨**
أ. واجبات موظفي الدولة والبلديات ومستخدمي المؤسسات العامة	١٨
ب. واجبات كتّاب العدل	١٨

لمحة تاريخية

شكلت الرسوم المالية الضريبية مورداً من الموارد الأساسية لخزينة الدولة. ولم يعرف المواطنون في لبنان الطابع المالي بأشكاله المعهودة، وبوظيفته المتعارف عليها، إلا إبان الحكم العثماني. وقد شكل الطابع المالي معلماً من المعالم الإدارية التي استحدثتها الدولة العثمانية في أرجاء السلطنة بعيد العام ١٨٦٥.

وفي عهد الانتداب الفرنسي استخدمت الطوابع المالية الفرنسية في دولة لبنان الكبير. ولم يظهر اسم الجمهورية اللبنانية على طابع مالي إلا مع حلول العام ١٩٢٩.

يعتبر "الكاتالوغ" الذي يحمل عنوان "أنموذجات الطوابع الأميرية للجمهورية اللبنانية ١٩٢٩"، من جملة الوثائق الرسمية اللبنانية التي واكبت قيام الجمهورية وأسست للمفهوم الضريبي الحديث. كما أكدت وعي الإدارة الرسمية والقيمين عليها أهمية تنظيم الشأن الضريبي، وضمن هذا التوجه، قامت الإدارة بطباعة وتعميم مجموعات متنوعة من الطوابع المالية المخصصة لجباية الرسوم الأميرية والقضائية والعدلية. وقد تدرجت بدلات هذه الطوابع من السنتيم الواحد إلى الخمسين سنتيماً، ومن القرش الواحد إلى ألفين وخمسماية قرش.

صمم هذه الطوابع الفنانون أنفسهم الذين عهد إليهم تصميم الطوابع البريدية؛ وحملت مشاهد من مختلف المدن والمناطق اللبنانية. كما حملت أيضاً رسم الأرزة الذي كان الأكثر تواتراً بينها، ولا يزال لتاريخه يلحظ في الطوابع المالية.

هدى طالب سراج
باحثة في شؤون الطوابع البريدية في العالم العربي

إن المعلومات الموجودة في هذا الدليل مستمدة من:

- المرسوم الاشتراعي رقم ٦٧ تاريخ ١٩٦٧/٨/٥ وتعديلاته، لاسيما:
- القانون المنشور بالمرسوم رقم ٩٨٠١ تاريخ ١٩٦٨/٥/٤.
- القانون رقم ١/٧٠ تاريخ ١٩٧٠/١/١٩.
- القانون رقم ٣/٧٠ تاريخ ١٩٧٠/٢/٣.
- قوانين الموازنة المتعاقبة منذ العام ١٩٨٠ وحتى العام ٢٠٠٤.

حقوق الطبع محفوظة للمعهد المالي
الطبعة الأولى – تشرين الأول ٢٠٠٤

ه. البيانات الجمركية ٣٧
و. رسم الطابع المالي على بعض الرخص ٣٧
ز. الشركات المساهمة ٣٨
ح. شركات الأشخاص والشركات المحدودة المسؤلية والمؤسسات الأخرى ٤٠
ط. الأوراق التجارية على اختلافها (السندات التجارية على اختلافها) ٤١
ي. الإقرارات والابراءات ٤١
ك. الرسم على إصدارات اليانصيب الخاص والدعائي والمجاني ٤٢

الفصل الثالث عشر: أمثلة عن المستندات المصرفية الأكثر استعمالاً ورسم الطابع المالي عليها ٤٣

أ. الكشوفات أو العلم بتحريك حساب الصادرة عن المؤسسات والأفراد أو المتبادلة في ما بينهم ٤٣
ب. الرسم على بعض الأوراق والسندات المالية ٤٣
ج. عقود القروض والتسليف المصرفي ٤٣
د. السندات المنشأة تمثيلاً لسلفات بالحساب الجاري ٤٤
هـ . الصكوك والكتابات المالية ٤٤
و. عقود تأمين عقاري مع المصارف ٤٤
ز. الكفالات المصرفية والضمانات ٤٥
ح. عقود تأمين غير عقاري مع المصارف ٤٦
ط. الكفالات والتعهدات للاشتراك بصفقة عمومية ٤٦

الفصل الرابع عشر: أمثلة عن المستندات الأكثر استعمالاً لدى شركات الضمان ٤٧

أ. معاملات قبض أقساط التأمين ٤٧
ب. موجبات شركات الضمان ٤٧

الفصل الخامس عشر: رسم الطابع المالي على المتعاملين مع الدولة والمؤسسات العامة والبلديات ٤٩

أ. الإيصالات وإشعارات الاستلام وبراءات الذمة ٤٩
ب. الصكوك والعقود والاتفاقات التي تجريها الدولة والمؤسسات العامة والبلديات مع الغير ٤٩
ج. الصفقات العمومية التي تجريها الدولة والمؤسسات العامة والبلديات: لوازم، أشغال، خدمات ٥٠
د. استيفاء رسم الطابع المالي عن المبالغ التي تدفعها الدولة لدائنيها ٥٠

ملحق ١: تذكير بأهم المهل لتسديد رسم الطابع المالي ٥٢

ملحق ٢: بعض الإعفاءات الأخرى من رسم الطابع المالي ٥٤

الفصل السابع: طرق تأدية رسم الطابع المالي ١٩

أ. لصقاً (الطابع) ١٩

ب. نقداً ٢٠

ج. الوسم أو الدمغ (بواسطة الآلة الواسمة) ٢١

د. هل يمكن استرداد الرسم؟ ٢٣

الفصل الثامن: حفظ الصكوك والكتابات ومرور الزمن على الرسم ٢٤

أ. حفظ الصكوك والكتابات ٢٤

ب. مرور الزمن على رسم الطابع المالي ٢٤

الفصل التاسع: الحق بتسوية (تخفيض) غرامة رسم الطابع المالي والاعتراض على التكليف ٢٥

أ. تسوية الغرامة ٢٥

ب. الاعتراض على الرسم وعلى الغرامة الملحقة به ٢٥

الفصل العاشر: حق الإدارة بالمراقبة والإطلاع وضبط المخالفات ٢٦

أ. حق التثبت من حسن تطبيق قانون رسم الطابع المالي ٢٦

ب. حدود صلاحية مراقب رسم الطابع المالي ٢٦

ج. ما هي القوة الثبوتية لمحضر مراقب رسم الطابع المالي؟ ٢٧

الفصل الحادي عشر: أمثلة عن المستندات الأكثر استعمالاً من قبل المواطنين وكيفية تطبيق رسم الطابع المالي عليها ٢٨

أ. عقود الإيجار ٢٨

ب. عقود البيع والشراء ٢٩

ج. عقد الوعد بالبيع (اتفاقيات البيع) ٣٢

د. الكفالات والتعهدات والوكالات الصادرة عن الأفراد أو المتبادلة في ما بينهم ٣٣

هـ . صكوك الدين ٣٣

و. صكوك الوصايا والهبات ٣٤

الفصل الثاني عشر: أمثلة عن المستندات الأكثر استعمالاً من قبل المؤسسات الفردية والشركات ٣٥

أ. عقود العمل ٣٥

ب. الإيصالات ٣٥

ج. الفواتير على اختلاف أنواعها ٣٦

د. عقود الاستثمار و"الفرانشايز" وعقود المقاولات ٣٦

إلى وضع هذا الدليل لتسهيل تطبيق هذه الأحكام. إن معظم المواطنين معنيين بمعرفة أصول تطبيق رسم الطابع المالي لاسيما عند إنشائهم صكوكاً أو كتابة أو معاملة ما وذلك إتماماً لواجباتهم في صون المال العام وتلافياً لتعرضهم للغرامة القانونية في حال المخالفة، علماً أن الغرامة المتوجبة عن عدم تأدية رسم الطابع المالي مرتفعة جداً وتصل إلى عشرة أضعاف الرسم المتوجب.

إن وزارة المالية ملتزمة بالاستمرار في إصدار هذا النوع من الأدلة في إطار السياسة التي اعتمدتها والهادفة إلى توعية المواطنين إلى حقوقهم وواجباتهم وتبسيط مراجعاتهم، بما يساعدهم على الالتزام بالقوانين وإتمام معاملاتهم بسرعة وفعالية أكبر. وتأمل الوزارة أن يساهم هذا الجهد في تحسين مستوى الخدمات في الإدارة المالية والضريبية وفي جعل المواطن شريكاً حقيقياً بمساءلة ومحاسبة هذه الإدارات.

وزير المالية

فؤاد السنيورة

تمهيـــد

عملت وزارة المالية على مدى السنوات الماضية على ترسيخ مبدأ الشفافية عبر تأكيد الالتزام بواجب إطلاع المواطن على حقوقه وواجباته وعلى توضيح سير المعاملات المالية والضريبية في الوزارة. كما عملت على نشر الثقافة المالية والضريبية من خلال توفير المعلومات بأشكال متعددة ورقية وإلكترونية، وإصدار النشرات الدورية والمطبوعات وتوفيرها لجميع المواطنين دون أية كلفة.

وقد كان لهذا الجهد الأثر الكبير في تقليص الهوة في العلاقة بين المواطن والإدارة وزيادة مستوى الثقة بينهما، وفي حث المواطن على تأدية واجباته المدنية من جهة والمطالبة بالحقوق التي تترتب له من جهة أخرى وذلك عن وعيّ وإدراك. كما كان له الأثر الأكبر في تمكين المواطن من لعب دور فعّال في محاسبة ومساءلة الإدارة العامة كونه هو المساهم الأكبر في تمويل النفقات العامة.

لقد وفّرت وزارة المالية للمواطن من خلال سلسلة أدلة التوعية المالية والضريبية مصدراً سهلاً ومبسطاً للمعلومات يتناول الجميع حيث تتوجه الإدارة الضريبية من خلالها في كل مرة إلى فئة معينة من فئات المواطنين في تعاطيها مع الإدارة المالية.

في هذا الإطار، يأتي دليل "ما يجب أن يعرفه المواطن عن رسم الطابع المالي"، وهو الدليل الخامس في "سلسلة التوعية المالية والضريبية" الذي يتوجه إلى عموم المواطنين متناولاً أصول وإجراءات تأدية هذا الرسم توفيراً لوقتهم ولجهدهم وبهدف تجنيبهم الوقوع في المخالفات التي تعرضهم للغرامات القانونية.

يعتمد النظام الضريبي في لبنان على الضرائب غير المباشرة ومنها رسم الطابع المالي. ونظراً لكون هذا الرسم يطّبق على العديد من الصكوك والكتابات، وكون إجراءات تنفيذ أحكامه معقدة أحياناً، فقد سعت وزارة المالية

متى تعتبر الصكوك والكتابات مستعملة على الأراضي اللبنانية؟

- عندما تُبرز أمام سلطة إدارية (تصديق أو تسجيل لدى وزارة الخارجية...) أو قضائية (أمام المحاكم...) أو يجري بشأنها أية معاملة رسمية لإعطائها الصيغة التنفيذية.
- عندما يجري التعامل بها عن طريق أية معاملة مدنية أو مصرفية: بيع، شراء، مبادلة، قبول، تكفل، ضمان، تحويل، إلخ.
- عندما يُباشَر بتنفيذها أو تحصيلها أو وضعها قيد التنفيذ أو التحصيل أياً كان الشكل أو الوسيلة.
- عندما تورد نصوصها أو خلاصاتها أو مقتطفات مأخوذة منها في سند رسمي.
- عندما يجري إلحاقها بسند رسمي من أجل الإثبات.

مثال رقم ١: المستندات التي تُبرز أو تُستعمل أمام السلطات العامة

نظّم "يوسف" بخط يده إقراراً بدين للتاجر "فريد" الذي يتعامل معه، لكنه لم يوقّع عليه. وعند استحقاق الدين رفض "يوسف" تسديد ما عليه لفريد، فقام هذا الأخير باستعمال الصك كوسيلة من وسائل المداعاة والإثبات لدى المحاكم المختصة.

يتوجب رسم الطابع المالي النسبي (٣ بالألف) على هذا الصك كونه أُبرز لدى سلطة رسمية كبينة خطّية تثبت ديناً.

مثال رقم ٢: المستندات المنشأة خارج الأراضي اللبنانية

نظّم "شادي" المقيم في بلجيكا عقد شراء شقة في بيروت مع السيدة "ماري" (بلجيكية) مقيمة في بلجيكا.

لا يتوجب رسم الطابع المالي على هذا العقد إلاّ عند استعماله على الأراضي اللبنانية (لدى تسجيله في الدوائر العقارية مثلاً).

مثال رقم ٣: رسم الطابع على نسخ الصك

قام "سمير" و"لبنى" باستثمار مطعم يملكه "جاد"، وتم توقيع العقد من قبل الأشخاص الثلاثة، على ثلاث نسخ أصلية.

يتوجب رسم الطابع المالي النسبي (٣ بالألف) على كل نسخة موقعة (أي على ٣ نسخ)، ويعتبر الأطراف الثلاثة متكافلين بدفع الرسم والغرامة عند الاقتضاء.

نسخ الصك

يترتب الرسم على نسخ الصكوك والكتابات وصورها وخلاصاتها والمقتطفات المأخوذة منها إذا كانت موقعة توقيعاً حياً (أي أصلياً).

الفصل الأول: معلومات عامة عن رسم الطابع المالي؟

أ. ما هو رسم الطابع المالي؟

هو رسم يفرض على:

- الصكوك والعقود والاتفاقات والكتابات الموقعة **على الأراضي اللبنانية** والتي تنشىء حقاً للآخرين.
- الصكوك والكتابات الموقعة في الخارج أو في دور السفارات والقنصليات الأجنبية المعتمدة في لبنان **عند استعمالها على الأراضي اللبنانية**.
- الكتابات التي لا تعتبر صكوكاً بحد ذاتها **عند إبرازها كبيّنة خطية أو وسيلة من وسائل المداعاة أو الدفاع أمام سلطة إدارية أو قضائية**.

الصكوك والكتابات الخاضعة للرسم

- عقود البيع والشراء بأشكالها كافة.
- عقود الإيجار.
- الاتفاقات.
- التعهدات والكفالات.

- الإقرارات والتنازلات والتعهدات والكفالات وبراءات الذمة والمخالصات وغيرها.
- صكوك الوصية والهبة.
- الفواتير وإيصالات الدفع.
- المستندات المصرفية والأوراق المالية: أسهم، سندات دين (الكمبيالات)، إلخ.

- الفواتير على اختلاف أنواعها.
- أوراق اليانصيب وأوراق المراهنات.
- الإفادات الصادرة عن الدولة والمؤسسات العامة والبلديات.

وغيرها من المستندات الموقعة والتي تشكل إثباتا لأعمال قانونية، سواء كانت هذه المستندات رسمية أو ذات توقيع خاص، دائمة أو موقتة.

يتوجب الرسم أيضاً على الكتابات الأخرى المذكورة في المرسوم الاشتراعي رقم ٦٧ تاريخ ١٩٦٧/٨/٥ والمعددة في الجداول الملحقة به (شهادات، رخص، إفادات، إيصالات...).

هـ . كيف يؤدى رسم الطابع المالي؟

- **لصقاً** (الطابع).
- **نقداً** أو بموجب شك محرر باسم أمين صندوق الخزينة المركزي.
- **وسماً** (بواسطة الآلة الواسمة).

(مراجعة ص ١٩ وما يليها)

رسم الطابع والمواطن

- يمكنك تأدية رسم الطابع المالي لصقاً على الاتفاقات والعقود والسندات التي تنظمها مع الغير إذا كانت قيمة الرسم ٢٠٠ ألف ل.ل. أو ما دون.
- إذا كانت قيمة الرسم تتجاوز ٢٠٠ ألف ل.ل. عليك أن تسدده نقداً، كي لا تتعرّض للغرامة.
- يؤدى الرسم في المصارف التجارية أو في صناديق الخزينة دون حاجة إلى وسيط.
- تتطلب معاملة تسديد رسم الطابع المالي دقائق معدودة.

و. غرامات رسم الطابع المالي

مخالفة أحكام رسم الطابع المالي تعرّض المواطن **لغرامات مالية قد تبلغ عشرة أضعاف** الرسم.

الغرامة تتضاعف بالتكرار

تضاعف هذه الغرامات عند تكرار المخالفة خلال ثلاث سنوات مدنية، أي من الممكن أن تصبح قيمة الغرامة ٢٠ **ضعفاً للرسم**.

ز. هل تخرج بعض الصكوك والكتابات عن نطاق رسم الطابع المالي؟

نعم، مثال ذلك:

- الكتابات الداخلية المتبادلة بين أقسام المؤسسة الواحدة أو بين مستخدميها أو فروعها، لأغراض المحاسبة أو تنظيم العمل الداخلي، شرط أن لا تحمل توقيع من يتعامل مع المؤسسة من موردين أو عملاء أو زبائن.
- التذاكر والبطاقات الخاضعة لضريبة الملاهي.
- الكتابات التي لا تشكّل صكوكاً بحد ذاتها (رسالة إلى صديق...).

كما تعفى بعض الصكوك والكتابات من رسم الطابع المالي وسنأتي على ذكرها تباعاً في هذا الدليل وفي الملحق رقم ١ ص ٥٢.

ب- أنواع رسم الطابع المالي

- **رسم نسبي**: وهو بمعدل ٣ بالألف من قيمة المبلغ المذكور في الصك أو الكتابة، باستثناء الرسم على سندات الدين البالغ ١,٥ بالألف وهنالك أيضاً بعض الاستثناءات الأخرى (مراجعة ص ١٤).

- **رسم مقطوع**: لا يرتبط بالمبالغ الواردة في الصك أو الكتابة بل تحدد قيمته في الجدولين رقم ١ و٢ الملحقين بقانون رسم الطابع المالي وذلك بحسب الصك أو الكتابة موضوع الرسم.

ج. كيف نميز بين خضوع الصل أو الكتابة للرسم النسبي أو للرسم المقطوع؟

يخضع كل مستند يتضمن مبلغاً من المال مبدئياً، لرسم الطابع المالي النسبي، إلاّ إذا كان خاضعاً للرسم المقطوع بموجب الجداول الملحقة بقانون رسم الطابع المالي.

د. على من يتوجب الرسم؟

يتوجب الرسم على:

- من يوقع الصك أو الكتابة أياً كانت جنسيته أو محل إقامته،
- من يستلم صكاً يتضمن مبلغاً من المال لا يحمل ما يشير إلى تأدية الرسم،
- حالات أخرى سنأتي على ذكرها لاحقاً (مراجعة ص ١٧).

التوقيع من قبل عدة أشخاص

في حال تم التوقيع من قبل عدة أشخاص، فيعتبرون جميعاً، متكافلين في دفع الرسم (والغرامة عند الاقتضاء).

تعدد التواقيع على المستند الواحد لا يؤدي إلى تعدد رسم الطابع المالي.

إذا كان أحد فرقاء العقد معفى من رسم الطابع المالي، يبقى كامل الرسم متوجباً على الفريق الثاني

في حال تعديل شروط العقد لجهة القيمة أو إحدى الشروط الأخرى، يؤدى الرسم خلال مهلة (٥) أيام عمل تلي تاريخ التوقيع على العقد المعدّل، إذ أن هذا الأخير يشكّل عقداً جديداً.

أمثلة عن بعض العقود التي تُجدد أو تُمدد

- تجديد عقد تأمين أو تمديده.
- تجديد عقد إيجار أو تمديده.
- تجديد عقد عمل أو تمديده.
- تجديد كفالة مصرفية أو تمديدها.
- تجديد عقد شراكة أو تمديده.

العقود التي لا تتضمن مدة محددة

يستوفى رسم الطابع المالي مرةً واحدةً على العقود التي لا تتضمن مدة محددة مثل عقود البيع والشراء وغيرها.

أضِفْ إلى معلوماتك

- منذ أواخر القرن التاسع عشر استعملت الطوابع المالية العثمانية في كافة المدن والمناطق الساحلية، ضمن الولايات العثمانية، كما استعملت أيضاً في المدن والحواضر في جبل لبنان؛ وكانت تُعطّل يدوياً.

- بقيت الطوابع المالية العثمانية تستعمل في المناطق اللبنانية في سنوات الانتداب الفرنسي الأولى، ووشحت بـ "لبنان" وبرسم الأرزة.

الفصل الثاني: متى يتوجب الرسم؟

أ. عند إنشاء الصك والتوقيع عليه

- يتوجب تسديد الرسم خلال خمسة (٥) أيام عمل تلي تاريخ إنشاء الصك والتوقيع عليه[١].
- لا تدخل أيام الآحاد والأعياد والعطل الرسمية في حساب الأيام الخمسة (مراجعة المثال ص ٣٠).

إذا لم يكن التاريخ مدوناً على الصك؟	يعتبر بمثابة التوقيع
تقوم الدائرة المالية المختصة بتحديده، استناداً إلى: – مضمون الصك، – وجهة استعماله، – ما تستجمعه من قرائن وبيّنات. وإذا تعذر ذلك، يعتمد تاريخ اليوم الذي يسبق المهلة القانونية لضبط الصك. إن عدم تدوين تاريخ الصك يعرضُك لغرامة عشرة أضعاف الرسم.	• التأشير، • بصمة الإصبع، • التوقيع المطبوع، • ختم المؤسسة، • وكل عبارة غير موقعة تفيد التسديد أو الإيفاء (ككتابة أو ختم عبارة "مسدد" أو "Paid" على فاتورة غير موقعة، أو كتابة عبارة "وصلني المبلغ نقداً على صك معين).

غرامة التأخير

التأخر في تأدية الرسم إلى ما بعد المهلة القانونية يعرضُك لغرامة عشرة أضعاف أصل الرسم الذي تعرضت الخزينة لخسارته.

ب. عند تجديد العقود أو تمديدها

يترتب رسم الطابع المالي مجدداً (ما لم ينصّ القانون على خلاف ذلك):

- عند تجديد الصكوك والعقود والاتفاقات والكتابات، خلال مهلة (٥) أيام عمل تلي تاريخ التجديد،
- عند تمديد مفعولها، صراحة أو ضمناً، خلال مهلة خمسة (٥) أيام عمل تلي تاريخ انتهائها.

[١] مع بعض الاستثناءات المتعلقة بالمؤسسات العامة والشركات التي فرض القانون عليها تأدية دورية بتواريخ محددة وسنأتي على ذكرها بالتفصيل لاحقاً.

مثال: احتساب الرسم

عقد استثمار: وقعت "سهى" عقد استثمار محل تجاري تملكه في شارع الحمراء مع تاجر الألبسة "شادي"، لقاء ٥٪ من قيمة المبيعات الشهرية.

يتوجب رسم طابع مالي مقطوع على كل نسخة من العقد بقيمة ٥ آلاف ل.ل. ويتوجب على "سهى" دفع رسم طابع مالي نسبي (٣ بالألف) على كل مبلغ تقبضه من المستثمر "شادي" وذلك خلال (٥) أيام عمل تلي تاريخ المحاسبة والقبض.

التثبت من حقيقة المبلغ

يمكن للدائرة المالية المختصة أن تتثبت من حقيقة المبلغ أو المبالغ التي تناولتها الصكوك أو الكتابات بالرجوع إلى مصادر أخرى وصلت إلى علمها بصورة نظامية أو أمكن معرفتها نتيجة التحقيق.

ج. صك يتضمن عدة مبالغ

إذا كان الصك يتضمن عدة مبالغ ولا يوجد وحدة في موضوعها، فيتوجب الرسم على حاصل مجموع هذه المبالغ.

مثال: احتساب الرسم

عقد مقاولة: حدد الثمن لإنجاز مشروع معين بمبلغ ١٠٠ مليون ل.ل. وجاء في متن العقد أن ثمن الباطون ٥ ملايين ل.ل. وثمن الحديد ١٠ ملايين ل.ل. وثمن الرخام ٣٠ مليون ل.ل.

يتوجب رسم الطابع المالي النسبي على مبلغ الـ ١٠٠ مليون فقط لوجود وحدة في الموضوع.

عقد إيجار: يتضمن البدلات التالية:

البدل السنوي:	١٢ مليون ل.ل.
صيانة :	٢ مليون ل.ل.
كهرباء :	١ مليون ل.ل.
ماء :	١ مليون ل.ل.

يتوجب الرسم النسبي على مجموع البدلات في العقد إذ لا يوجد وحدة فيما بينها، أي على مبلغ ١٦ مليون ل.ل.

الفصل الثالث: احتساب رسم الطابع المالي النسبي

احتساب الرسم

يحتسب الرسم النسبي كما يلي:

$$\frac{\text{القيمة المذكورة في المستند} \times ٣}{١٠٠٠}$$

أ. صل بالعملة الأجنبية

- يحتسب الرسم على أساس سعر الصرف في اليوم السابق لاستحقاق الرسم[١].
- أما إذا تقدم المكلّف بالمستندات للدائرة المالية المختصة بعد المهلة القانونية لتسديد الرسم، فيحتسب على أساس سعر الصرف الرائج في اليوم السابق لتقديم المستندات للدائرة وليس بتاريخ إنشائها.

في حال تقدم المكلّف بصك سدد عنه رسم الطابع المالي لصقاً بتاريخ سابق بغية تطهيره لدى الدائرة المالية، يحتسب الرسم على أساس سعر الصرف في اليوم السابق لتاريخ استحقاق الرسم.

$$\frac{\text{القيمة المذكورة في المستند} \times ٣ \times \text{سعر الصرف}}{١٠٠٠}$$

ب. صل يتضمن مبلغاً محتملاً غير قابل للتحديد عند تنظيم الصل

إذا كان العقد أو الاتفاق ينص على تقاضي مبلغاً محتملاً غير قابل للتحديد عند إجراء العقد، فيتوجب على كل نسخة موقعة في هذه الحالة رسم طابع مالي مقطوع قدره ٥ آلاف ل.ل. على أن يسدد الرسم النسبي على المبلغ الناتج عن الاتفاق عند معرفته، ويكون المدين بالرسم هو قابض المال.

يمكن تسديد الرسم النسبي المتوجب مسبقاً، فصلياً أو كل ستة أشهر أو سنوياً، استناداً إلى طريقة المحاسبة المتفق عليها بين الفرقاء ذلك بعد موافقة الإدارة المالية، تسهيلاً لعملية الدفع.

[١] المرجع: النشرة اليومية الصادرة عن مصرف لبنان.

الفصل الرابع: الرسم المقطوع

حدد الجدولان رقم ١ و ٢ الملحقان بقانون رسم الطابع المالي أنواع الصكوك والكتابات الخاضعة للرسم المقطوع، منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ. بعض المستندات والعقود الخاضعة للرسم المقطوع والتي تهم المواطن بصورة مباشرة

المستند	الرسم
صورة إخراج قيد (بيان قيد إفرادي أو عائلي)	١٠٠٠ ل.ل.
كل إفادة تصدر عن الدولة والمؤسسات العامة أو البلديات	١٠٠٠ ل.ل.
وثيقة زواج، ولادة، طلاق، وفاة وكل تصديق بصحة التوقيع لهذه المستندات	١٠٠٠ ل.ل.
كل إيصال تستوفيه الصناديق العامة (صناديق الدولة والمؤسسات العامة والبلديات)	١٠٠٠ ل.ل.
كل طلب أو استدعاء أو عريضة يقدم للدولة أو المؤسسات العامة أو البلديات	١٠٠٠ ل.ل.
سجل عدلي	٢٠٠٠ ل.ل.
كل تفويض بقبض مبلغ من المال لمرة واحدة	٢٠٠٠ ل.ل.
طلب تسجيل عقد إيجار لدى البلدية	٣٠٠٠ ل.ل.
الوصية التي لا تتضمن مبلغاً من المال	٥٠٠٠ ل.ل.
عقود الاشتراك بالماء والكهرباء والهاتف	٥٠٠٠ ل.ل.
الوكالة الخاصة	٥٠٠٠ ل.ل.
طلب تسجيل عقد لدى الدوائر العقارية	١٠,٠٠٠ ل.ل.
الوكالة العامة	١٠,٠٠٠ ل.ل.

البند الجزائي في متن العقد

إذا تضمن العقد (الصك أو الكتابة) بنداً جزائياً، فلا يستوفى رسم الطابع المالي على المبالغ المحددة في البند الجزائي.

استثناءات خاصة بالرسم النسبي

الرسم النسبي هو ٣ بالألف إلا في بعض الحالات الاستثنائية فهو:

- ١,٥ بالألف على السندات التجارية.
- ٣ بالماية على الإيصالات التي تثبت دفع أقساط التأمين عن فرع النقل.
- ٥ بالماية عن الإيصالات التي تثبت دفع أقساط التأمين عن سائر الفروع.
- ١٠ بالماية من قيمة كل ورقة يانصيب خاص مهما بلغ ثمنها. أمّا المجّانية منها فتخضع لرسم مقطوع قدره ٣٠ ل.ل. عن كل ورقة.
- ١٠ بالماية من مجموع قيمة أوراق الرهان المباعة.

البند الاختياري

يخضع البند الاختياري الوارد في متن العقد، إذا تضمن ذكر مبلغ من المال لرسم الطابع المالي النسبي.

أضِفْ إلى معلوماتك

- في سنوات الانتداب الأولى، استعملت الطوابع المالية الفرنسية في لبنان بعد أن خُتمت بـ"رسم مالي" وسُعّرت بالسنتيم والغروش.

- ثمّة طوابع مالية فرنسية استعملت في لبنان بعد أن تم ختمها بـ "وزارة المالية" في إشارة إلى مالية الدولة اللبنانية.

الفصل الخامس: على من يتوجب رسم الطابع المالي؟ من هو المدين بالرسم؟

يتوجب رسم الطابع المالي:

- على من يوقّع المستند.
- على المتعامل مع الدولة والمؤسسات العامة والبلديات.
- على من يستلم صكاً لم يسدَد عنه رسم الطابع المالي فيكون مسؤولاً بالتكافل والتضامن مع منشئ الصك عن تأدية الرسم.
- على قابض المال بالنسبة للصكوك التي تتضمن مبلغاً محتملاً غير قابل للتحديد.

كل شخص طبيعي أو معنوي يستلم صكاً يتضمن مبلغاً من المال لم يُلصَق عليه رسم الطابع المالي القانوني أو لا يحمل ما يشير إلى تأدية الرسم **يصبح مسؤولاً** *عن تأدية الرسم والغرامة.*

أ. المتعاملون مع الدولة والمؤسسات العامة والبلديات

- يؤدي المتعاملون مع الدولة رسم الطابع المالي (نسبي ومقطوع) على الصكوك والكتابات التي يجريها هؤلاء المتعاملون مع الدولة والمؤسسات العامة والبلديات.
- كما يقتطع رسم طابع نسبي إضافي بمعدل ٣ بالألف من جميع المبالغ التي يقبضونها من صناديق الدولة والمؤسسات العامة والبلديات.

ب. شركات الضمان

شركات الضمان مسؤولة عن تأدية رسم الطابع المالي عن عقود الضمان وأقساطه الذي تقتطعه من المضمونين.

ج. التأدية الدورية

المؤسسات الخاضعة لطريقة التأدية الدورية مسؤولة عن تأدية الرسم تحت طائلة الغرامة.

ب. بعض المستندات والعقود الخاضعة للرسم المقطوع والتي تهم المؤسسات الفردية والشركات

المستند	الرسم	ملاحظة
عقد تأسيس الشركة المغفلة (المساهمة)	١,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.	يسدد خلال مهلة (٥) أيام عمل تلي تسجيل نظام التأسيس لدى كاتب العدل
تأسيس شركات الأشخاص والمؤسسات الصناعية والتجارية	٧٥٠,٠٠٠ ل.ل.	يسدد خلال مهلة (٥) أيام عمل تلي إنشاء العقد أو التأسيس أو تلي تجديده أو تمديده صراحةً أو ضمناً بالنسبة لشركات الأشخاص
عقود الاقتراض من المصارف	١٠,٠٠٠ ل.ل.	عن كل سنة من سنوات القرض، تدفع عند التوقيع
عقود الاستثمار و"الفرانشايز" وعقود المقاولات إذا تضمنت مبالغ محتملة لا يمكن تحديدها عند توقيع العقد	٥٠٠٠ ل.ل.	عن كل نسخة (على أن يستوفى الرسم النسبي عن المبالغ الناجمة عن هذه العقود)
رسم الإيصال	١٠٠ ل.ل.	
رسم عن الفاتورة	١٠٠ ل.ل.	

سوف نورد في الفصلين ١١ و ١٢ أهم المستندات التي تعني المواطن والمؤسسات الفردية والشركات بصورة مباشرة.

الفصل السابع: طرق تأدية رسم الطابع المالي

أ. لصقاً (الطابع)

إذا كانت قيمة الرسم ٢٠٠ ألف ليرة لبنانية وما دون.

غرامات عدم إلصاق طابع

عدم إلصاق طوابع بقيمة الرسم المتوجب أو إلصاق طوابع تقل قيمتها عن قيمة الرسم يعرضُك لغرامة **عشرة أضعاف الرسم** الذي تعرضت الخزينة لخسارته.

"تعطيل" الطوابع

طريقة تعطيل الطوابع ليست اعتباطية بل تخضع لأحكام محددة تحت طائلة فرض **الغرامة** بمقدار **ضعفي الرسم** دون حق طلب التسوية.

يجري التعطيل بالتوقيع والتاريخ (باليوم والشهر والسنة) على جميع الطوابع الملصقة، ويجب أن يتجاوز التوقيع على الأقل حدود هذه الطوابع.

تعطيل قانوني: لا تتوجب الغرامة كون الطابع عُطل بالتوقيع والتاريخ معاً (مع ذكر اليوم والشهر والسنة) وذلك بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون رسم الطابع المالي. كما ويمكن تعطيله بختم المؤسسة والتاريخ معاً.

من أين أحصل على طابع؟

- من الباعة المجازين.
- ويمكن في بعض الحالات أن تباع الطوابع بواسطة أمناء الصناديق أو الموظفين في الإدارات والمؤسسات العامة.

كيف تصبح بائعاً مجازاً للطوابع

أولاً: هنالك شروط يجب أن تتوفر لديك وهي:

١- أن تكون لبنانياً لا يقل عمرك عن ٢٠ سنة.
٢- أن لا تكون محكوماً بجنحة شائنة أو جناية.
٣- أن يكون لديك محلاً ثابتاً للبيع.
٤- أن يكون هنالك ثمة حاجة لإيجاد محل بيع في المنطقة التي يتواجد محلك فيها.
٥- أن توقع تعهداً خطياً تلتزم فيه باحترام القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة ببيع الطوابع لاسيما عدم بيعها بقيمة تفوق قيمتها الإسمية.

الفصل السادس: واجبات موظفي الدولة والبلديات ومستخدمي المؤسسات العامة وكتّاب العدل

أ. واجبات موظفي الدولة والبلديات ومستخدمي المؤسسات العامة

على موظفي الدولة والبلديات ومستخدمي المؤسسات العامة:

- أن يتأكدوا من تأدية رسم الطابع المالي على الصكوك والكتابات التي أنشأوها لصالح الغير، تحت طائلة إلزامهم بتأدية الغرامة، مع بقاء الرسم متوجباً على أصحاب العلاقة.
- أن يرفضوا الاستلام باليد أية صكوك أو كتابات لا تحمل ما يشير إلى تأدية الرسم عنها.
- أن يودعوا الصكوك والكتابات التي تسلموها بواسطة البريد والتي لا تحمل ما يشير إلى تأدية الرسم عنها دائرة الضرائب غير المباشرة في بيروت أو رئاسة المالية في المحافظة عن طريق رؤسائهم التسلسليين وفي مهلة لا تتعدى الشهر، لاستيفاء الرسم والغرامة.

كل موظف يحتفظ بصك أو عقد اتفاق أو كتابة خاضعة لرسم الطابع المالي لا تحمل ما يشير إلى تأدية الرسم عنها ولا يبرزها للإدارة المالية يصبح ملزماً شخصياً بتأدية الغرامة ويبقى الرسم متوجباً على صاحب العلاقة.

ب. واجبات كتّاب العدل

أوجب القانون على كاتب العدل عدم استلام الصكوك والكتابات التي يُطلب إليه تصديقها أو إيراد نصوصها أو خلاصاتها أو مقتطفات مأخوذة منها في سند رسمي، أو إلحاقها به ما لم تكن الطوابع المتوجبة ملصقة عليها أو تحمل ما يشير إلى تأدية الرسم عنها.

يطبق على كتّاب العدل ما يطبق على الموظف العام لجهة المسؤوليات المذكورة أعلاه.

تعفى نسخة كاتب العدل التي يحتفظ بها في دائرته من الرسم النسبي ويبقى الرسم متوجباً على النسخ الأصلية التي تعطى للفرقاء المتعاقدين.

التأدية النقدية الاختيارية

إذا كانت قيمة الرسم ٢٠٠ ألف ليرة لبنانية أو ما دون، لاسيما في ما خص:

- الصكوك والكتابات العامة التي تنشئها المؤسسات العامة والبلديات.
- الصكوك والكتابات المنشأة في الخارج أو في دور السفارات أو القنصليات الأجنبية عند استعمالها في لبنان.
- كشوفات المصارف الشهرية خلال مهلة أسبوع.
- الإيصالات والفواتير التي تصدرها المؤسسات الخاصة والشركات.
- كشوفات شركات الهاتف الخليوي.

كيف يتم الدفع نقداً؟

يملأ طلب التسديد (نموذج متوفر في دائرة الضرائب غير المباشرة في بيروت أو في مراكز رئاسات المالية في المحافظات).

يحتسب الموظف المختص رسم الطابع المتوجب ويصدر أمر قبض به.

يسدد الرسم في صندوق المالية أو في أحد المصارف التجارية.

يجب التأكد من التأشير على المستند باستيفاء رسم الطابع المالي

كسر الألف عند التأدية النقدية:

يعتبر كسر الألف ليرة ألف ليرة، من أجل احتساب الرسم النسبي.

غرامة التسديد لصقاً بدلاً من نقداً

إذا كانت قيمة الرسم تتجاوز مبلغ ٢٠٠ ألف ل.ل. وتم تسديده لصقًا بدلاً من التسديد النقدي تتوجب غرامة قدرها **عشرة أضعاف الرسم** (دون أصل الرسم).

غرامات عدم التأدية الدورية للرسم

عدم استيفاء أو إخفاء كل أو جزء من الرسم الذي يتوجب على المؤسسات الخاضعة للتأدية الدورية، يعرضها لغرامة **عشرة أضعاف الرسم**.

ج. الوسم أو الدمغ (بواسطة الآلة الواسمة)

يُقصد بالدمغ، وضع وسمة خاصة، تحل محل الطوابع، للمؤسسات المجاز لها ذلك بمقتضى أحكام قانون رسم الطابع المالي.

كيف تصبح بائعاً مجازاً للطوابع

ثانياً: يجب عليك أن تتقدم بطلب إجازة البيع إلى مديرية الخزينة والدين العام (مبنى وزارة المالية-ساحة رياض الصلح) وأن ترفق بطلبك المستندات التالية:

١- سند ملكية أو عقد إيجار.
٢- إخراج قيد أو صورة عن الهوية.
٣- سجل تجاري للمؤسسة.
٤- سجل عدلي.
٥- إفادة من مخفر الدرك بعدم وجود بائع طوابع في المنطقة.
٦- كفالة من أحد التجار المسجلين لدى غرفة الصناعة أو التجارة.
٧- تعهد بعدم بيع الطوابع المالية بأكثر من قيمتها.

ثالثاً: تستفيد من جعالة قدرها ٥ ٪ من قيمة الطوابع المباعة تحسم لك سلفاً من قيمة الطوابع المسلمة إليك.

غرامات خاصة بعملية بيع الطوابع

- تفرض على من يبيع الطوابع بأسعار تزيد عن قيمتها غرامة قدرها ٢٥٠ ألف ل.ل. مع سحب الإجازة منه.
- تفرض على من يبيع الطوابع بدون ترخيص غرامة قدرها ٢٥٠ ألف ل.ل. وتصادر منه الطوابع. كما يمكن لوزير المالية أن يقرر إقفال محله لمدة تتراوح بين (٣) أيام وشهر واحد.

ب. نقـداً

التأدية النقدية الإجبارية

- إذا تجاوزت قيمة الرسم ٢٠٠ ألف ليرة لبنانية.
- إذا لم يلصق رسم الطابع المالي في حينه على الصكوك والكتابات أو ألصقت عليها طوابع تنقص قيمتها عن مقدار الرسم المتوجب أو كان تعطيل الطابع غير قانوني.
- المبالغ التي تصرفها الدولة والمؤسسات العامة والبلديات.
- الأسهم وسندات الدين التي تصدرها الشركات المغفلة.
- عقود الضمان وأقساط الضمان الصادرة عن شركات التأمين.
- مشاريع الصكوك أو الكتابات قبل التوقيع عليها.
- الإيصالات التي يصدرها أمناء الصناديق العامة.

غرامة تشويه الوسمة

يفرض على كل من يكتب على الوسمة أو يضع عليها أي طبع أو كتابة أو رسم أو إشارة من أي نوع كان، **غرامة مقطوعة قدرها ٥٠٠ ألف ل.ل. دون حق طلب التسوية.**

د. هل يمكن استرداد الرسم؟

يمكن استرداد الرسم النسبي المدفوع مسبقاً في صندوق الخزينة (أي نقداً) وذلك قبل انقضاء سنة على تاريخ تسديده، وفي الحالات التالية:

- إذا ثبت أن العمليات موضوع الحق بالرسم لم تحصل.
- إذا تمت تأدية الرسم عن الصك المنوي إنشاؤه مسبقاً لدى الدوائر المالية المختصة وثبت لاحقاً أن الصك لم ينشأ.
- في حال حصول خطأ مادي في احتساب الرسم لصالح الخزينة أو في حال تكرار التكليف أو بتكليف غير متوجب أصلاً.

مثال: استرداد الرسم النسبي

قام "هادي" بإعداد مشروع عقد بيع محل تجاري، ثم توجه إلى الدائرة المالية المختصة وسدد الرسم المتوجب قبل التوقيع على العقد.

عدل "هادي" عن بيع المحل لخلاف على الثمن مع الشاري، فهل يمكنه استرداد الرسم؟

نعم، بإمكانه استرداد الرسم كون الصك لم ينشأ ولم يوقّع بعد (فهو مشروع عقد بيع) وكون عملية البيع لم تتم.

العقوبات الجزائية

- يعاقب كل من استعمل أو باع طوابع مالية سبق استعمالها بالسجن من ١٥ يوماً إلى شهرين وبجزاء نقدي ما بين ١٠٠ ألف ل.ل. و ٥٠٠ ألف ل.ل.
- يعاقب كل من قلّد وسمة الطابع المالي أو قلد أو زور أو حاول أن يقلد أو يزور الطوابع المالية أو استعمل الطوابع المالية المقلدة عن سابق علم وفقاً لأحكام المادتين ٤٥٠ و٤٥١ من قانون العقوبات (عقوبة التزوير: ٥ سنوات أشغال شاقه وغرامة مالية، عقوبة استعمال المزور: حبس من ٣ أشهر إلى سنة وغرامة مالية).

يحق للمؤسسة صاحبة العلاقة أن تطلب الترخيص لها باستعمال الآلة الواسمة بنفسها ضمن شروط محددة (المادة ٣٣ وما يليها من قانون رسم الطابع المالي).

غرامة عدم الترخيص

تفرض على كل من يستورد أو يصنع آلة واسمة دون ترخيص **غرامة مقطوعة قدرها ٢٥٠ ألف ل.ل. دون حق طلب التسوية.**

شروط الحصول على الآلة الواسمة

أجاز قانون رسم الطابع المالي الترخيص للمؤسسات باستعمال آلة وسم طابع مالي إذا كانت تتوفر لديها الشروط التالية:

- مسك محاسبة نظامية.
- أن لا تكون المؤسسة قد تهربت أو حاولت التهرب أو الغش في دفع أي ضريبة أو رسم.
- أن لا تكون قد خالفت قانون رسم الطابع المالي خلال ثلاث سنوات سابقة لتاريخ الطلب.

يعطى الترخيص بقرار من مدير المالية العام بناءً على اقتراح مدير الواردات، بعد تحقيق تجريه الدائرة المالية المختصة.

يستفيد المرخص له باستخدام الآلة الواسمة من جعالة قدرها ٥٪ من قيمة الوسمة باستثناء آلات الوسم المرخص باستعمالها في الإدارات والمؤسسات العامة وغرف التجارة والصناعة.

مسك سجّل الآلة الواسمة

على المؤسسة التي تستعمل آلة واسمة مسك سجل خاص بالمعلومات التي توفرها الآلة الواسمة تحت طائلة **غرامة قدرها ٢٥٠ ألف ل.ل.**

غرامة عدم التدوين

تفرض عقوبات جزائية على كل من دوَّن في سجل الآلة الواسمة معلومات مغلوطة أو أغفل تدوين معلومات صحيحة، ويلاحق وفقاً لأحكام المادتين ٤٦١ و ٤٦٢ من قانون العقوبات **(عقوبة الحبس من شهر إلى سنة وغرامة مالية).**

غرامة عدم الوسم

عدم وضع وسمة بقيمة الرسم المتوجب أو وضع وسمة تقل قيمتها عن الرسم يعرضُك لغرامة **عشرة أضعاف الرسم** الذي تعرضت الخزينة لخسارته.

الفصل التاسع: الحق بتسوية (تخفيض) غرامة رسم الطابع المالي والاعتراض على التكليف

أ. تسوية الغرامة

يحق لكل مكلف بغرامة رسم طابع مالي أن يتقدم بطلب تخفيض الغرامة إلى دائرة الضرائب غير المباشرة في بيروت أو إلى رئاسة المالية في المحافظات.

يبت بالتخفيض مدير المالية العام.

لا يقبل طلب التخفيض بالنسبة للغرامة المفروضة في حال عدم تعطيل الطوابع أو تعطيلها بصورة غير قانونية.

ما هو الحد الأقصى لتخفيض الغرامة؟

يصل الحد الأقصى للتخفيض إلى ٨٠٪ من الغرامة.

ب. الاعتراض على الرسم وعلى الغرامة الملحقة به

- يحق لكل مكلف أن يعترض على الرسم والغرامة المفروضين عليه إذا وجد فيهما خطأ أو إجحافاً أو مخالفةً قانونيةً وذلك أمام الدائرة المختصة (دائرة الضرائب غير المباشرة في بيروت أو رئاسات المالية في المحافظات. أنظر الغلاف الخلفي) خلال مهلة شهر واحد من تاريخ تبليغه.
- تبت بالاعتراض الدائرة المختصة إذا تضمّن التكليف خطأ مادياً يتعلق بالاسم أو العملية الحسابية أو بتكرار التكليف أو بتكليف غير متوجب أصلاً، وكانت أسباب الاعتراض في محلها كلياً أو جزئياً.
- إذا تبيَّن أن الاعتراض في غير محله، تحيله الدائرة مع مطالعتها إلى مدير الواردات. ويحق لمدير الواردات:
  - أن يبت بالاعتراض نهائياً، أو
  - أن يحيله إلى لجنة الاعتراضات للبت به.
- كما يحق لكل من الإدارة والمكلف استئناف قرار لجنة الاعتراضات أمام مجلس شورى الدولة خلال مهلة شهر من تاريخ تبلّغ المكلف قرار لجنة الاعتراضات.

أين يُقدَّم الاعتراض؟

يُقدَّم الاعتراض إلى قلم الدائرة المالية المختصة مباشرةً لقاء إيصال أو رقم تسجيل في القلم، أو بالبريد المضمون مع إشعار بالاستلام.

تمديد مهلة الاعتراض؟

تمدد مهلة الاعتراض إلى ٣١ كانون الأول من السنة التالية للسنة التي فرض فيها الرسم والغرامة إذا كان الاعتراض يتناول خطأ مادياً يتعلق حصراً بتدوين الأرقام أو الأسماء أو بإجراء العمليات الحسابية أو بتكرار التكليف أو بتكليف غير متوجب أصلاً.

الفصل الثامن: حفظ الصكوك والكتابات ومرور الزمن على الرسم

أ. حفظ الصكوك والكتابات

على كل من ينشىء أو يستلم صكوكاً أو كتابات، خاضعة لرسم الطابع المالي، أن يحتفظ بها لمدة خمس سنوات (مع مراعاة المادة ١٠ من قانون التجارة)، وذلك:

- اعتباراً من تاريخ إنشائها: بالنسبة للصكوك والكتابات التي تم تأدية رسم الطابع المالي عنها لصقاً أو نقداً.
- اعتباراً من نهاية المهلة المحددة لدفع الرسم: بالنسبة للمؤسسات الخاضعة لطريقة التأدية الدورية والمؤسسات التي تطلب وسم صكوكها وكتاباتها أو تستعمل الآلات الواسمة.
- اعتباراً من تاريخ انتهاء العلاقة: بالنسبة للصكوك والكتابات التي تنشىء رابطة قانونية أو علاقة دائنية.

ب. مرور الزمن على رسم الطابع المالي

- **يسقط** حق الخزينة باستيفاء رسم الطابع المالي بمرور **خمس (٥) سنوات** على:
  - تاريخ نشوء الحق بالرسم.
  - نهاية المهلة المحددة لدفعه (في حال وجوب تأديته نقداً).
- **يتوقف** مرور الزمن بالنسبة للصكوك التي تنشىء رابطة قانونية أو علاقة دائنية بين الأطراف طيلة مدة استمرار هذه الرابطة أو العلاقة.
- **ينقطع** مرور الزمن في الحالات التالية:
  - عند ضبط المخالفة من قبل الإدارة وإثباتها في محضر بمعرفة المخالف.
  - عند إبلاغ المكلف بوجوب تأدية الرسم والغرامة.
  - عند المباشرة بتحصيل الرسم والغرامة الملحقة به، وفق أحكام قانون تحصيل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها (المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٧ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢).

غرامة

عدم الاحتفاظ بالصكوك والكتابات الخاضعة للرسم يعرضُكَ لغرامة قدرها ٢٥٠ ألف ل.ل.

ج. ما هي القوة الثبوتية لمحضر مراقب رسم الطابع المالي؟

يتمتع مراقب رسم الطابع المالي، في مجال إثبات المخالفات، بصفة **رجل الضابطة العدلية**.

- ينظم المراقب محضر ضبط بالمخالفات التي يعثر عليها، ويوقع المحضر ويطلب إلى المسؤول عن المخالفة، أو من يمثله، توقيعه دون إصرار.
- فإذا رفض المسؤول التوقيع يدوّن المراقب ذلك في المحضر.
- وليس لرفض المسؤول عن المخالفة توقيع المحضر أي تأثير على القوة الثبوتية لمحضر الضبط.

كيف ينفّذ محضر الضبط؟

يتولى رئيس الدائرة بعد تحقيق محضر الضبط، وفرض الغرامة إبلاغ ذلك إلى المخالف شخصياً أو إلى من يقوم مقامه من مستخدميه، وذلك:

- بكتاب مضمون مع إشعار بالاستلام،
- أو بواسطة أي موظف مكلف بهذه المهمة، لقاء توقيع المكلف أو من يقوم مقامه،
- أو بالطريقة الإدارية، أي بحضور المخالف إلى الدائرة وأخذ توقيعه.

ويعتبر رفض المخالف تبلغ المحضر بمثابة تبليغ قانوني، بعد إثبات الرفض على المحضر بإفادة من الموظف المختص، يصدقها رئيسه المباشر.

أضِفْ إلى معلوماتك

- إستعملت بعض طوابع الإصدار الأول البريدي الذي حمل اسم "بريد لبنان الكبير" (١٩٢٥) كطوابع مالية بعد أن خُتمت بالفرنسية بـ "Fiscal"، أي مالي.

- صدرت أول مجموعة من الطوابع المالية في الجمهورية اللبنانية في العام ١٩٢٩.

الفصل العاشر: حق الإدارة بالمراقبة والإطلاع وضبط المخالفات

أ. حق التثبت من حسن تطبيق قانون رسم الطابع المالي

أعطى القانون مراقبي رسم الطابع المالي ورؤساءهم حق الإطلاع على جميع القيود والصكوك والكتابات والسجلات للتثبت من حسن تطبيق قانون رسم الطابع المالي.

لا يجوز لأي مكلف، فرداً أو مؤسسة أو لأي دائرة حكومية التذرع بسر المهنة لمنع حق المراقبة والحؤول دون ممارسة حق الإطلاع.

قانون السرية المصرفية

تستثنى من هذا الإجراء الصكوك والكتابات التي يؤدي الإطلاع عليها إلى مخالفة قانون السرية المصرفية دون غيرها من الصكوك والكتابات الأخرى.

عقوبة التعرض لمراقب الضرائب

يعاقب كل من يمنع بالقوة أو يحاول منع الموظفين المكلفين بضبط مخالفات قانون رسم الطابع المالي وفقاً لأحكام المواد ٣٨١ وما يليها من قانون العقوبات (عقوبة حبس من سنة إلى ثلاث سنوات وغرامة مالية).

ب. حدود صلاحية مراقب رسم الطابع المالي

- يمارس المراقب حق الإطلاع ضمن أوقات الدوام الرسمي، غير أنه يجوز في الحالات الطارئة ممارسة هذا الحق خارج أوقات الدوام الرسمي، بترخيص من رئيس الدائرة المالية المختصة.
- يعطى المراقب بطاقة خاصة يبرزها قبل شروعه بممارسة حق الإطلاع.
- يجوز للمراقب مصادرة الصكوك والكتابات المخالفة، على أن يعطي لصاحبها إيصالاً أو نسخة مصدقة عنها.
- إذا تعذرت المصادرة بسبب كثرة العدد يعمد المراقب إلى جمعها في مكان معين وختمها بالشمع الأحمر على أن ينظم محضراً بالواقع.
- أما إذا كانت الصكوك والكتابات موجودة لدى دوائر رسمية أو بلدية فيكتفي الموظف المختص بأخذ العلم بها وتنظيم محضر بذلك، فتطلبها الدائرة المالية المختصة لاحقاً بصورة رسمية لإجراء المقتضى بشأنها.

مثال: عقد إيجار لمدة ٣ سنوات

استأجر "خليل" من المالك "سمير" شقة سكنية في منطقة الأشرفية مقابل بدل سنوي قدره ٢٠ مليون ل.ل.

حرر عقد الإيجار على نسختين بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٥ وكانت مدة الإيجار ٣ سنوات تبدأ في ٢٠٠٣/١/١ وتنتهي في ٢٠٠٥/١٢/٣١.

يكون الرسم المتوجب = البدل السنوي × مدة الإيجار × ١٠٠٠/٣

= ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ × ٣ × ١٠٠٠/٣ = ١٨٠ .٠٠٠ ل.ل.

بما أن العقد منظم على نسختين يتوجب إلصاق الطوابع القانونية البالغة ١٨٠ ألف ل.ل. على كل نسخة وتعطيلها حسب القانون بالتوقيع وذكر التاريخ باليوم والشهر والسنة، أو تأدية الرسم نقداً في صندوق الخزينة على أن يحتفظ كل من الفريقين بنسخة أصلية عن العقد.

هل تتوجب غرامة على هذا العقد باعتبار أن مدة الإيجار تبدأ في ٢٠٠٣/١/١ والعقد قد وقع بتاريخ لاحق (في ٢٠٠٣/٢/١٥)، إذ انه أعطي مفعولاً رجعياً؟

كلا، إذ إن المادة ٧ من قانون رسم الطابع المالي توجب تأدية الرسم منذ حصول الواقعة المنشئة للحق، أي منذ تاريخ إنشاء العقد والتوقيع عليه من قبل أصحاب العلاقة. وحيث أن الإنشاء والتوقيع وإلصاق الطوابع وتعطيلها بالشكل القانوني قد تمّ في ٢٠٠٣/٢/١٥ فلا تتوجب الغرامة في هذه الحالة، بالرغم من إعطاء العقد مفعولاً رجعياً.

عند تجديد العقد صراحةً بمقتضى عقد جديد أو ضمناً بالعقد القديم يتوجب تأدية رسم الطابع المالي خلال المهلة القانونية (٥ أيام عمل تلي تاريخ انتهاء العقد القديم).

ب. عقود البيع والشراء

يتوجب على هذه العقود رسم طابع مالي نسبي بمعدل ٣ بالألف من قيمة الاتفاق، يسدد خلال مهلة (٥) أيام عمل تلي تاريخ التوقيع على الاتفاق.

وإذا حُرّر الاتفاق على أكثر من نسخة أصلية يتوجب الرسم على عدد النسخ.

الرسم المتوجب = قيمة الاتفاق × ١٠٠٠/٣ عن كل نسخة أصلية

الفصل الحادي عاشر: أمثلة عن المستندات الأكثر استعمالاً من قبل المواطنين وكيفية تطبيق رسم الطابع المالي عليها

أ. عقود الإيجار

- يتوجب رسم الطابع المالي على عقد الإيجار بنسبة ٣ بالألف من قيمته عن كامل مدة الإيجار المحددة في العقد.
- يؤدى الرسم في مهلة (٥) أيام عمل تلي تاريخ توقيع العقد وإذا تجاوز المكلّف المهلة المحددة لتأدية الرسم تعرض لغرامة تعادل عشرة أضعاف الرسم.
- يتوجب الرسم على كل نسخة موّقعة توقيعاً حياً.
- لاحتساب الرسم يجب الأخذ بعين الاعتبار قيمة الإيجار السنوي ومدة الإيجار وعدد النسخ الأصلية الموقعة من العقد، كما يلي:

الرسم المتوجب = البدل السنوي × مدة الإيجار × ٣/١٠٠٠ عن كل نسخة أصلية.

في حال الخلاف بين المؤجر والمستأجر

إذا تمنّع المؤجر أو المستأجر عن توقيع عقد جديد أو تمديد العقد السابق الموقع من الفريقين، يستوفى رسم الطابع المالي في حال ظل المستأجر يشغل العقار بمقتضى التمديد الملحوظ في قانون الإيجارات الاستثنائي.

وبما أن التمديد مفروض بمقتضى القانون يجب على أحد الفريقين:

- إمّا إلصاق الطوابع على صورة العقد الأساسي (الموقع من الفريقين سابقاً) وتعطيلها حسب القانون.
- وإمّا التسديد النقدي بالتأشير لدى الدائرة المالية المختصة على النسخة التي تعود له وذلك خلال المهلة القانونية المحددة بخمسة أيام عمل تلي تاريخ انتهاء العقد السابق في كل مرة يمدد فيها العقد.

تسجيل عقد الإيجار في البلدية المختصة

يسجل عقد الإيجار في البلدية المختصة، أو في القائمقامية في القرى التي ليس فيها بلديات. لقاء رسم تسجيل قدره ٣٠٠٠ ل.ل.

لا يتوجب رسم الطابع المالي على النسخة المنظمة بهدف التسجيل في البلدية، ويبقى الرسم متوجباً على نسخ الفرقاء.

٢- العقود العقارية (عقد بيع ممسوح)

يستوفى الرسم عنها وفق المعدلات التالية:

- ٣ بالألف عن القيمة المصرح عنها في العقد. ويستوفى هذا الرسم كما بالنسبة لسائر عقود البيع.
- ٣ بالألف عن الفرق الزائد بين القيمة المحددة في العقد وبين القيمة الناتجة عن تقدير القيمة البيعية للعقار من قبل مديرية الشؤون العقارية (أنظر المثال أدناه).

تستوفي أمانة السجل العقاري رسم الطابع المالي نقداً عن فرق الرسم ضمن إرسالية الرسوم العقارية التي تنظم لإتمام عملية البيع (ضمن المهلة المحددة في الإرسالية).

يعفى المشتري من رسم الطابع المالي عن عقد البيع الممسوح إذا كان قد سدد الرسم عن اتفاقية البيع المنظمة للعقار ذاته إذا جاء عقد البيع الممسوح تنفيذاً لمضمون اتفاقية البيع، على أن تُضم الاتفاقية إلى العقد المطلوب تنفيذه.

مثال عن عقد بيع عقاري نقداً

اتفق "عماد" مع "خليل" على بيعه الشقة التي يملكها في منطقة رأس بيروت بمبلغ ٤٠٠ ألف دولار أميركي.

ما هي قيمة الرسم المتوجب على العقد المنظم بينهما؟

١- إذا اعتمدت أمانة السجل العقاري القيمة المحددة في العقد، يحتسب الرسم على الشكل التالي:

رسم الطابع المالي بالدولار الأميركي = ٤٠٠,٠٠٠ × ٣ بالألف = ١٢٠٠ دولار

رسم الطابع المالي بالليرات اللبنانية = ١٢٠٠ × ١٥٠٨ (سعر صرف الدولار في اليوم السابق لتوقيع العقد) = ١,٨٠٩,٦٠٠ ل.ل.

يحوّل كسر الألف ليرة إلى ألف ليرة لصالح الخزينة في حساب الرسم فيصبح ١,٨١٠,٠٠٠ ل.ل.

يستوفى الرسم عن العقد نقداً لدى الدائرة المالية المختصة بموجب أمر قبض.

١- عقود بيع وشراء سلع وخدمات

مثال عن عقد بيع محرر بالعملة اللبنانية

نظم عقد بيع بين فريقين ينّص على أن الفريق الأول باع من الفريق الثاني سلعاً وخدمات بقيمة ٥٠ مليون ل.ل. ووقع العقد بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٢. ما هو الرسم المتوجب على هذا العقد وكيف يستوفى؟

يتوجب الرسم بمعدل ٣ بالألف (المعدل القانوني) من قيمة العقد أي مبلغ:

٥٠,٠٠٠,٠٠٠ × ٣/١٠٠٠ = ١٥٠,٠٠٠ ل.ل.

بما أن قيمة الرسم دون ٢٠٠ ألف ل.ل. يمكن تسديده إما بطريقة الإلصاق أو نقداً في صندوق الخزينة، وذلك ضمن مهلة (٥) أيام عمل تلي تاريخ توقيع العقد، أي بدءاً من ٢٠٠٣/١٢/٢٣ ولغاية ٢٠٠٣/١٢/٢٩ ضمناً.

لم يتم احتساب يومي العطلة الرسمية الواقعين ضمن مهلة الخمسة أيام عمل: أي يوم عيد الميلاد لدى الطوائف المسيحية والواقع فيه ٢٠٠٣/١٢/٢٥ ويوم الأحد الواقع فيه ٢٠٠٣/١٢/٢٨.

مثال عن عقد بيع محرر بالعملة الأجنبية

نظم عقد بيع بقيمة ٣٠٠ ألف دولار أميركي بين فريقين ووقع بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٥.

يتم احتساب الرسم المتوجب على هذا العقد بالطريقة التالية:

رسم طابع مالي بالدولار الأميركي = ٣٠٠,٠٠٠ × ١٠٠٠/٣ = ٩٠٠ دولاراً أميركياً.

رسم طابع مالي بالليرة اللبنانية = ٩٠٠ × ١٥٠٨ (سعر صرف الدولار في اليوم السابق لتوقيع العقد حسب نشرة مصرف لبنان) = ١,٣٥٧,٢٠٠ ل.ل.

يحول كسر الألف ليرة إلى ألف ليرة لصالح الخزينة = ١,٣٥٨,٠٠٠ ل.ل.

يسدد هذا المبلغ نقداً كونه يزيد عن ٢٠٠ ألف ل.ل.

يكلّف بالغرامة،

دون الرسم، كل من ألصق طوابع بقيمة الرسم، حيث كان من المتوجب تسديده نقداً إلى صندوق الخزينة

د. الكفالات والتعهدات والوكالات الصادرة عن الأفراد أو المتبادلة في ما بينهم

١- تعهد أو كفالة شخصية بتحمل موجب بين الأفراد

يخضع كل تعهد أو كفالة شخصية وكل صك أو كتابة يتعلق بتحمل موجب أو تبعة معينة بين الأفراد:

- لرسم طابع مالي مقطوع قدره ٥ آلاف ل.ل. إذا لم يتضمن ذكر مبلغ من المال،
- و للرسم النسبي (٣ بالألف) إذا تضمن ذكر مبلغ من المال.

٢- توكيل خاص أو عام

يخضع كل توكيل لم يذكر فيه مبلغ من المال لرسم طابع مالي مقطوع قدره

- ٥ آلاف ل.ل. إذا كان خاصاً.
- و ١٠ آلاف ل.ل. إذا كان عاماً.
- ويخضع للرسم النسبي إذا تضمن ذكر مبلغ من المال.

يختلف هذا التوكيل عن التوكيل المقدم إلى الدولة أو المؤسسات العامة أو البلديات لقبض مستحقات من صناديقها والذي يخضع للرسم المقطوع حتى ولو تضمن ذكر مبلغ من المال.

٣- تفويض بقبض مبلغ من المال بين الأفراد (من غير الصناديق العامة)

يخضع التفويض بقبض مبلغ من المال لرسم طابع مالي مقطوع قدره ألفين ل.ل. مهما كان مقدار هذا المبلغ، شرط أن يكون لعملية واحدة.

هـ . صكوك الدين

١- سندات الدين (الكمبيالة)

تخضع سندات الدين المنظمة بين الأفراد للرسم النسبي بمعدل ١,٥ بالألف من قيمة السند.

٢- الإقرار بدين

يخضع الإقرار بالاستدانة الذي يتعهد فيه شخص لآخر بتسديد مبلغ محدد للرسم النسبي بمعدل ٣ بالألف.

٢- إذا اعتمدت أمانة السجل العقاري القيمة البيعية المقدرة للعقار، فيحتسب الرسم على الشكل التالي:

قدرت القيمة البيعية للعقار بـ ٧٥٠ مليون ل.ل. أي أنها أكبر من القيمة المدونة في العقد.

يحتسب رسم طابع مالي تكميلي في هذه الحالة، عن الفرق بين القيمة البيعية والقيمة المدونة في العقد كما يلي:

الفرق = ٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠ - ٦٠٣,٢٠٠,٠٠٠ = ١٤٦,٨٠٠,٠٠٠ ل.ل.

رسم الطابع = ١٤٦,٨٠٠,٠٠٠ × ٣ بالألف = ٤٤٠,٤٠٠ ل.ل. ويدوّر إلى ٤٤١,٠٠٠ ل.ل.

يستوفى هذا الرسم عن الفرق بمعدل ٣ بالألف ضمن إرسالية الرسوم العقارية ضمن المهلة المحددة فيها قانوناً.

مثال عن عقد بيع عقاري بالتقسيط

نظّم المالك "فريد" مع الشاري "هادي" عقد بيع بالتقسيط لشقة في البناء الذي يملكه. تبلغ قيمة العقد ٢٠٠ مليون ل.ل. دفع "هادي" منها عند التوقيع مبلغ ١٠٠ مليون ونظم بالرصيد عشرة سندات، قيمة كل سند ١٠ ملايين ل.ل.

ما قيمة الرسم المتوجب على العقد في هذه الحالة؟

رسم طابع مالي عن كامل قيمة العقد =٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ × ١٠٠٠/٣ = ٦٠٠,٠٠٠ ل.ل.

يسدد هذا الرسم نقداً كون قيمته تزيد عن ٢٠٠,٠٠٠ ل.ل.

رسم طابع مالي عن كل سند = ١٠,٠٠٠,٠٠٠ × ١٠٠٠/٥,١ = ١٥,٠٠٠ ل.ل.[١]

رسم طابع مالي عن ١٠ سندات = ١٥,٠٠٠ × ١٠ = ١٥٠,٠٠٠ ل.ل.

يلصق الطابع المالي بقيمة ١٥ ألف ل.ل. على كل سند ويتم تعطيله قانونياً.

كما يمكن تسديد مبلغ قدره ١٥٠ ألف ل.ل. نقداً إذا ما عرضت السندات على الدوائر المالية المختصة كمشاريع صكوك أو صكوك موقعة.

ج. عقد الوعد بالبيع (اتفاقيات البيع)

يخضع عقد الوعد بالبيع للرسم كالعقد العادي الذي يتضمن مبلغاً من المال. إذا كان وعد البيع وارد في بند من بنود العقد (عقد إيجار أو استثمار مثلاً)، تخضع قيمة هذا البند لرسم الطابع المالي كونه أصبح حقاً من حقوق المتعاقدين.

أمّا في حال ذكر إمكانية تنظيم اتفاقية مستقلة بالبند المذكور فلا يستوفى عندها الرسم عن هذا البند إذ أنه يشكل بنداً اختيارياً مشروطاً.

[١] تخضع السندات التجارية على اختلاف أنواعها لرسم طابع مالي نسبي بمعدل ١,٥ بالألف (وليس ٣ بالألف كما بالنسبة لسائر العقود والاتفاقات).

الفصل الثاني عشر: أمثلة عن المستندات الأكثر استعمالا من قبل المؤسسات الفردية والشركات

أ. عقود العمل

١- عقد عمل بأجر ثابت ذو مدة محددة

يخضع هذا العقد لرسم الطابع المالي النسبي كأي عقد آخر.

نظم عقد عمل لمدة سنتين براتب شهري قدره ٧٠٠ ألف ل.ل.

يحتسب رسم الطابع المالي على الشكل التالي:

٧٠٠,٠٠٠ × ٢٤ شهراً × ١٠٠٠/٣ = ٤٨,٠٠٠ ل.ل.

٢- عقد عمل بأجر ثابت ذو مدة غير محددة

يستوفى رسم الطابع المالي عن قيمة العقد وعن مدة سنة.

الراتب × ١٢شهراً × ٣/ ١٠٠٠

يؤدى الرسم خلال مهلة (٥) أيام عمل تلي تاريخ توقيع عقد العمل وتجدد تأدية الرسم كلما دعت الحاجة ضمن المهل القانونية (٥ أيام عمل).

٣- عقد عمل محدد أو غير محدد المدة والأجر يتضمن جزءاً ثابتاً وجزءاً متحركاً[١]

يستوفى رسم الطابع المالي النسبي عن المبالغ الثابتة كما في أي عقد آخر.

كما يستوفى رسم طابع مالي نسبي عن الجزء غير الثابت خلال مهلة (٥) أيام عمل تلي تاريخ المحاسبة وإيصال القبض، ويتوجب الرسم على قابض المال.

تعفى من رسم الطابع المالي:

الصكوك التي تتناول إثبات الصفة المهنية أو طوارئ العمل أو تعويض الصرف للمستخدمين والعمّال والأجراء.

ب. الإيصالات

يخضع كل إيصال أو ورقة تثبت استلام أو إيداع نقود أو أوراق مالية تجارية أو سندات بضائع أو بضائع أو سواها من منقولات لرسم طابع مالي مقطوع قدره ١٠٠ ل.ل.

يمكن لأصحاب العلاقة أن يطلبوا من الدائرة المالية المختصة استيفاء رسم الطابع المالي نقداً عن الإيصالات قبل استعمالها، بموجب أمر قبض

[١] يقصد بالجزء المتحرك العمولة على المبيعات مثلاً.

و. صكوك الوصايا والهبات

يخضع صك الوصية أو الهبة:

- إذا لم يتضمن ذكر مبلغ من المال لرسم طابع مالي مقطوع قدره ٥ آلاف ل.ل.
- إذا تضمن ذكر مبلغ من المال لرسم الطابع المالي النسبي (٣ بالألف)

يخضع تقويم الإرث أو الجردة (جردة التركة) حتى ولو تضمن مبلغاً من المال لرسم طابع مالي مقطوع قدره ١٠ آلاف ل.ل.

مثال عن صك وصية يتضمن ذكر مبلغ من المال

كأن يوصي أحدهم بمبلغ عشرة ملايين ليرة إلى شخص معين أو يهبه المبلغ ذاته. فيتوجب الرسم النسبي بقيمة ٣٠ ألف ل.ل.

مثال عن صك وصية لا يتضمن ذكر مبلغ من المال

كأن يوصي أحدهم بكامل إرثه دون تحديد قيمة الإرث لابن شقيقه أو يهبه لأي جمعية خيرية، فالرسم المتوجب على صك الوصية أو الهبة هو رسم مقطوع قدره ٥ آلاف ل.ل. لأنه لا يتضمن أي مبلغ محدد من المال.

أضِفْ إلى معلوماتك

- سُمّيت الطوابع المالية قبل فترة الخمسينات من القرن الماضي بـ "رسم مالي".

- في العام ١٩٤٥، أجيز لوزارة المالية إعداد الطوابع اللازمة لاستيفاء الرسوم المستحدثة لصالح الجيش اللبناني. فصدرت طوابع مالية بريدية إلزامية وشُحت بعبارة "طابع الجيش" ورسم الأرزة، وسعّرت بخمسة قروش[1].

[1] "لبنان في طوابعه-مجموعة شفيق طالب" - نصوص هدى طالب سراج. دار النهار، ٢٠٠١ صفحة ٦٢

هـ. البيانات الجمركية

يفرض رسم طابع مالي مقطوع قدره ٥٠ ألف ل.ل. عن كل بيان جمركي مهما كانت مرفقاته (الإيصالات أو قسائم الإعفاء وأذونات السحب، المانيفستو العربي والدولي...).

تعفى من رسم الطابع المالي:

- عقود التصدير والترانزيت بجميع أشكالها
- عقود تجارة العملات الأجنبية والذهب وسائر المعادن الثمينة والمجوهرات الخام
- عقود تجارة المحروقات المسلمة إلى الطائرات.
- بيانات التصدير الجمركية والمستندات المرفقة بها وأذونات الشحن العائدة لها.

و. رسم الطابع المالي على بعض الرخص

١- الرسم على رخص البناء

يُفرض رسم طابع مالي على رخص البناء أو الإضافة على البناء أو الترميم والتحوير في البناء وفقاً لما يلي:

رسم الترخيص بالبناء	٢٠٠٠ ل.ل. عن كل متر مربع شرط أن لا يزيد الرسم عن ٢٥٠,٠٠٠ ل.ل. عن كل طابق
رخصة إضافة على بناء	١٠٠٠ ل.ل. عن كل متر مربع شرط أن لا يزيد الرسم عن ١٠٠,٠٠٠ ل.ل. عن الطابق الواحد.
رخصة ترميم أو تحوير في بناء	٥٠,٠٠٠ ل.ل. على رخصة ترميم أو تحوير في بناء، عن كل طابق أو جزء من كل طابق.

- يعتمد جدول تدقيق المساحات والكشف الفني الصادرين عن فرع التنظيم المدني المختص لتحديد عدد الطوابق المراد بناؤها، ومساحة كل منها، كمرجع قانوني لتحديد الرسم المتوجب.
- في حال تجاوز الرسم مبلغ ٢٠٠ألف ل.ل. يسدد نقداً بموجب أمر قبض.

يعفى من رسم الطابع المالي:

تجديد رخصة البناء لمرة واحدة ضمن الشروط المحددة في القوانين المرعية الإجراء.

تخضع الإيصالات الصادرة عن الصناديق العامة لرسم طابع مالي مقطوع قدره ألف ل.ل. يتوجب تأديته على من أعطيت له (مراجعة ص ٤٩).

تعفى من رسم الطابع المالي الإيصالات التالي بيانها والمتبادلة بين الأفراد:

- الإيصالات التي تثبت استلام بضائع أو مواد في المنازل للاستهلاك المنزلي اليومي.
- القسائم الصادرة عن شركات البترول والتي يستعملها الأفراد لتموين سياراتهم بالبنزين وخلافه لدى محطات التوزيع.
- الإيصالات التي تثبت قبض نفقة طعام.
- إيصالات استلام أوراق أو رسائل.
- كل إيصال يقبض مبلغ من المال دون الألف ليرة.
- إيصالات استلام مواد لا تزيد قيمتها عن ٢٥ ألف ل.ل.

ج. الفواتير على اختلاف أنواعها

- تخضع النسخة الأولى الأصلية للفاتورة لرسم طابع مالي مقطوع قدره ١٠٠ ل.ل. **حتى ولو لم تكن مسددة.**
- أما النسخة الثانية (copy) التي يصل التوقيع عليها بواسطة الكربون إشعاراً باستلام البضاعة المشتراة، فلا تخضع لرسم الطابع المالي إلاّ عند استعمالها أمام السلطات المختصة كبداية بيّنة خطية لإثبات دين أو حق، فتخضع عندئذ للرسم النسبي (٣ بالألف) دون الغرامة.

وفي حال كانت موقعة توقيعاً حياً تخضع لرسم طابع مالي مقطوع قدره ١٠٠ ل.ل.

يمكن لأصحاب العلاقة أن يطلبوا من الدائرة المالية المختصة استيفاء رسم الطابع المالي نقداً عن الفواتير قبل استعمالها، بموجب أمر قبض

د. عقود الاستثمار و"الفرانشايز" وعقود المقاولات

تخضع هذه العقود لرسم الطابع المالي النسبي إذا كان المبلغ محدداً عند إنشاء تلك العقود.

أما إذا كانت العقود تتضمن مبالغ محتملة لا يمكن تحديدها عند التوقيع فيتوجب رسم طابع مالي مقطوع قدره ٥ آلاف ل.ل. عن كل نسخة موقعة، يضاف إليه رسم نسبي (٣ بالألف) عن قيمة المبالغ الناجمة عن العقد عند معرفة المبلغ، ويؤدي الرسم قابض المال.

٢- الرسم على رأس مال الشركة الأساسي

- يترتب رسم الطابع المالي النسبي (٣ بالألف) على الأسهم التي تصدرها الشركات المغفلة.
- يؤدى الرسم نقداً خلال ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ محضر الجمعية التأسيسية الذي يتضمن التحقق من الاكتتاب بكامل الأسهم.

٣- الرسم على زيادة رأس مال الشركة

- يترتب رسم طابع مالي نسبي (٣ بالألف) على قيمة الأسهم العائدة لزيادة رأس مال الشركات المغفلة.
- تتم زيادة رأس المال بناءاً على قرارين:
  - الأول القاضي **بزيادة رأس المال**.
  - الثاني القاضي **بالتحقق أو التثبّت** من الاكتتاب بزيادة رأس المال.
- **يؤدى الرسم نقداً** في مهلة أسبوع من تاريخ محضر الجمعية العمومية غير العادية الذي يثبت التحقق من الاكتتاب بالأسهم الجديدة (أي القرار الثاني).
- أمّا في حال زيادة رأس المال بأموال الاحتياط أو أخذاً من الأرباح المدورة الظاهرة في ميزانية الشركة، ويعتبر **تاريخ القرار المتخذ بزيادة رأس المال بدءاً لسريان مهلة الأسبوع** لتسديد الرسم (أي القرار الأول).

٤- الرسم على تمديد أجل الشركة المساهمة

- يترتب الرسم ويؤدى نقداً عند تمديد أجل الشركة المساهمة، على أساس قيمة رأس المال أو الجزء منه الذي تناوله التمديد خلال (٥) أيام عمل تلي تاريخ محضر الجمعية العمومية غير العادية التي تقرر فيها تمديد أجل الشركة.
- أمّا إذا تطلب إنشاء الشركة الحصول على مصادقة إدارة أو مؤسسة عامة فيؤدى الرسم عن إنشاء الشركة أو تمديدها خلال ٥ أيام عمل تلي تاريخ المصادقة.

تعفى من رسم الطابع المالي:

شهادات الإيداع وسندات الدين وعقود التعهد بالاكتتاب بسندات الدين وعقود بيع أو شراء الأسهم وسندات الدين وسندات الخزينة.

٢- الرسم على رخص إشغال الأملاك العمومية[١]

يتوجب رسم طابع مالي سنوي عن إشغال كل متر مربع كما يلي:

في بيروت	١٠٠,٠٠٠ ل.ل.
في مراكز المحافظات	٥٠,٠٠٠ ل.ل.
في مراكز الأقضية	٢٥,٠٠٠ ل.ل.
في الأماكن الأخرى	١٠,٠٠٠ ل.ل.

شرط أن لا تقل قيمة الرسم في مطلق الأحوال عن ٥٠٠ ألف ل.ل. ولا تزيد عن ٥ ملايين ل.ل. وأن يؤدى هذا الرسم عند إعطاء الرخصة وعند تجديدها في صندوق المرجع المختص (الإدارة العامة، المؤسسة العامة أو البلدية).

تخفض قيمة الرسم إلى النصف إذا كانت رخصة الإشغال تتناول مرور خطوط جر مياه الشرب والري أو خطوط تصريف المياه المبتذلة في الأملاك العمومية التي تمر فيها خطوط سكك الحديد.

تعفى الرخص التالية من رسم الطابع المالي:

- رخص صيادي الأسماك والبحارة.
- رخص الحمّالين.
- رخص الباعة المتجولين.
- رخص إقامة الحفلات المعفاة من ضريبة الملاهي.
- جوازات السفر المجانية.
- رخص حمل السلاح المعطاة للموظفين لقيامهم بوظائفهم.

ز. الشركات المساهمة

١- رسم التأسيس

- يخضع تسجيل الشركة المساهمة لرسم طابع مالي مقطوع قدره مليون ل.ل. يدفع لدى الدائرة المالية المختصة خلال (٥) أيام عمل تلي تاريخ توقيع الفرقاء على النظام الأساسي وتصديقه لدى كاتب العدل.

[١] تشمل الأملاك العمومية: أملاك الدولة والمؤسسات العامة والبلديات.

ط. الأوراق التجارية على اختلافها [السندات التجارية على اختلافها]

١- السند لأمر[١]

يخضع لرسم طابع مالي نسبي قدره ١,٥ بالألف.

٢- سند السحب[٢]

سند السحب لأجل معين	يخضع لرسم نسبي بمعدل ١,٥ بالألف.
سند السحب لدى الإطلاع (مثل الشك)	معفى من رسم الطابع المالي.

تعفى من رسم الطابع المالي:

- معاملات التظهير والقبول والتكفل والإبراء المتعلقة بالأوراق التجارية القابلة للتداول عندما تجري تلك المعاملات على الأوراق نفسها.
- معاملات تجديد أجل استحقاق الأوراق التجارية عندما تجري المعاملة على الورقة نفسها.
- الشيكات وشيكات المسافرين وكتب الاعتماد وسندات السحب لدى الإطلاع.

ي. الإقرارات والابراءات

١- الإقرارات

- إذا تضمن الإقرار مبلغاً من المال خضع للرسم النسبي (٣ بالألف).
- أما إذا لم يتضمن مبلغاً من المال فيخضع لرسم طابع مالي مقطوع قدره:

بين الأفراد	٥ آلاف ل.ل.
إذا قدم للدولة أو للمؤسسات العامة أو البلديات	١٠ آلاف ل.ل.

٢- التنازلات وصكوك الإسقاط والمخالصات وبراءات الذمة[٣]

إذا قدمت للدولة أو المؤسسات العامة أو البلديات حتى ولو تضمنت ذكر مبلغ من المال	رسم طابع مالي مقطوع قدره ١٠ آلاف ل.ل.
بين الأفراد حتى ولو تضمنت ذكر مبلغ من المال	رسم طابع مالي مقطوع قدره ٣ آلاف ل.ل.

[١] هو صك يتعهد به شخص يدعى المحرر بأن يدفع مبلغاً من المال في موعد معين لشخص آخر يدعى المستفيد.
[٢] هو صك يتضمن أمراً من شخص يدعى الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه بأن يدفع لشخص ثالث هو المستفيد أو الحامل أو لأمره مبلغاً معيناً لدى الإطلاع.
[٣] تعتبر التنازلات والإسقاطات والمخالصات وبراءات الذمة إنهاءاً لعلاقة دائنية وإنهاءاً لموجبات متبادلة بصورة نهائية.

ح. شركات الأشخاص والشركات المحدودة المسؤولية والمؤسسات الأخرى[1]

١- رسم التأسيس

عن رخصة التسجيل في السجل التجاري	رسم طابع مالي مقطوع قدره ٧٥٠ ألف ل.ل.
عن قيمة رأس المال المحددة في عقد الشراكة أو في نظامها	رسم طابع مالي نسبي (٣ بالألف)

يستوفى الرسمان معاً خلال (٥) أيام عمل تلي تاريخ التوقيع على عقد الشراكة أو على نظامها. ويمكن استيفاء الرسمين معاً قبل التوقيع، في حال عرض مشروع النظام أو عقد الشراكة على الدائرة المالية المختصة

٢- الرسم على تمديد أجل شركات الأشخاص والشركات المحدودة المسؤولية

يترتب الرسم النسبي عند تجديد عقود الشركات أو أنظمتها أو تمديد مفعولها سواء تم التجديد أو التمديد صراحة أو ضمناً.

- **الرسم على التجديد والتمديد الصريح لأجل هذه الشركات:**
  يكون التجديد أو التمديد صريحاً عندما يتخذ الشركاء أو أصحاب الحصص قراراً بتجديد أو تمديد أجل الشركة قبل انتهاء المهلة الأساسية ويتوجب الرسم في هذه الحالة في مهلة لا تتعدى (٥) أيام عمل تلي تاريخ اتخاذ القرار.

- **الرسم على التجديد أو التمديد الضمني (المادة ٩١٢ موجبات وعقود):**
  يكون التجديد أو التمديد ضمناً سنة فسنة إذا استمر الشركاء في العمل بعد انقضاء المدة المعينة للشركة أو انحلال الشركة حكماً. يتوجب تسديد الرسم في هذه الحالة سنوياً في مهلة (٥) أيام عمل تلي تاريخ انتهاء المهلة الأساسية المحددة في النظام.
  أمّا في حال التخلف فيتوجب الرسم والغرامة معاً، كما يتوجب أيضاً تعيين مدة جديدة لأجل الشركة.

[1] يقصد بالمؤسسات الأخرى المؤسسات الفردية التجارية أو الصناعية أو المعامل.

الفصل الثالث عشر: أمثلة عن المستندات المصرفية الأكثر استعمالاً ورسم الطابع المالي عليها

أ. الكشوفات أو العلم بتحريك حساب الصادرة عن المؤسسات والأفراد أو المتبادلة في ما بينهم

يخضع كل كشف أو بيان وكل علم بتحريك حساب وكل خلاصة حساب ترسله مؤسسة مالية أو تجارية أو صناعية إلى أحد الزبائن أو العملاء وفي ما بينها، لرسم طابع مالي قدره ١٠٠ ل.ل.

أمّا إذا استعملت الكشوفات، بعد توقيعها من الزبون، أمام السلطات المختصة كبداية بيّنة خطية لإثبات دين أو حق، فتخضع عندها للرسم النسبي (٣ بالألف) دون الغرامة.

ب. الرسم على بعض الأوراق والسندات المالية

كل كشف بشراء أو بيع عملات أجنبية	١٠٠ ل.ل.
كل كشف بشراء أو بيع أسهم أو سندات	٣٠٠٠ ل.ل.
كل بيان صادر عن مصرف ويتعلق بالاكتتاب بمجموع رأسمال شركة مساهمة أو تسديده جزئياً أو كلياً	٥٠٠٠ ل.ل.
كل تصريح بالاكتتاب في أسهم أو سندات أياً كان عددها	٥٠٠٠ ل.ل.

ج. عقود القروض والتسليف المصرفي

التكفل المعطى بعقد مستقل	٣٠٠٠ ل.ل.
كل معاملة تسليف مصرفية (فتح اعتماد، إعطاء سلفة، إلخ)	٥٠٠٠ ل.ل. سنوياً
كل معاملة إقراض مصرفية.	١٠,٠٠٠ ل.ل. سنوياً ويسدد الرسم عن عدد سنوات التسديد للدين

٣- براءة الذمة المعطاة من المؤسسات الرسمية

براءة الذمة التي تعطى من قبل الدولة أو المؤسسة العامة أو البلدية لقاء تسديد المكلف الضرائب والرسوم المترتبة عليه	رسم طابع مالي مقطوع قدره ألف ل.ل.
براءة الذمة التي تعطى من قبل الدولة أو المؤسسة العامة أو البلدية لقاء تنفيذ المتعهد موجبات معينة (لوازم، أشغال، خدمات...)	رسم طابع مالي مقطوع قدره ١٠ آلاف ل.ل.

ك. الرسم على إصدارات اليانصيب الخاص والدعائي والمجاني

تخضع أوراق اليانصيب للرسم وفقاً لما يلي:

كل ورقة يانصيب مهما بلغ ثمنها	١٠٪ من قيمة الورقة
كل ورقة أو قسيمة يانصيب مجانية أو ما يماثلها	٣٠ ل.ل.

مثال عن اليانصيب المجاني

كأن يشتري شخص من أحد المحلات سلعاً أو خدمات بقيمة معينة فيعطى قسيمة مجانية (أي بدون بدل) يشترك بها في سحب خاص يعد لهذه الغاية. وبما أن هذا التدبير يتضمن عمليات حظ فإنه يخضع لرسم طابع مالي مقطوع قدره ٣٠ ل.ل. عن كل ورقة ويؤدى الرسم سلفاً أي قبل توزيع القسائم في الأسواق.

كيفية الحصول على ترخيص لإجراء عمليات اليانصيب

- يعطى الترخيص بناءاً على طلب أصحاب العلاقة من قبل مديرية اليانصيب الوطني بموجب قرار يصدر عن وزير المالية: يتضمن اسم المكلف وعنوانه، نوع اليانصيب، عدد الأوراق ورقمها التسلسلي، قيمة الجوائز المراد توزيعها ومكان السحب إلخ.
- على المكلف الذي يحصل على قرار الترخيص أن يتقدم من الدائرة المالية المختصة لتسديد رسم الطابع المالي عن أوراق اليانصيب المرخص بيعها أو توزيعها مجاناً وختمها من قبل هذه الدائرة قبل توزيعها أو بيعها من الجمهور وإلاّ تعرّض للغرامة.
- على المكلف أن يبدأ بطبع أوراق اليانصيب بعد حصوله على الترخيص وليس قبله، كي تتضمن ورقة اليانصيب رقم القرار وتاريخه.

يجري السحب بإشراف مديرية اليانصيب الوطني ومندوب عن وزارة المالية.

لا تحتسب الفوائد على التأمين في تحديد رسم الطابع المالي ما لم يصدر عقد تأمين جديد يقضي بضم الفوائد المترتبة حتى تاريخ معيّن إلى قيمة التأمين الأساسي

حالات خاصة

- **عقد تحويل التأمين العقاري** من مصرف إلى آخر: لا يتوجب الرسم إلا في حدود زيادة قيمة التأمين التي ترافق عملية التحويل.
- **عقود فك التأمين:** إذ هي مجرد طلب فلا تخضع لرسم الطابع المالي النسبي، كطلب المؤمن (المدين أو العميل) إخراج أحد العقارات من حكم التأمين أو طلب العميل، بعد تسديد المبالغ المتوجبة عليه، من المصرف فك التأمين عن العقارات المؤمن عليها.
- **عقد إدخال عقارات في حكم التأمين:** لا يتوجب الرسم على هذا العقد إذا لم تتغير القيمة الأساسية للتأمين.

يتوجب رسم طابع مالي نسبي في حال زيادة قيمة التأمين الأساسية، يسدد على الزيادة فقط مع شرط إبراز عقد التأمين الأساسي.

ز. الكفالات المصرفية والضمانات

الكفالة الشخصية التي لا تتضمن مبلغاً من المال	١٠،٠٠٠ ل.ل.
كل ضمانة عينية باستثناء العقارات لمعاملة تسليف مصرفية	١٠،٠٠٠ ل.ل.
معاملات الكفالة (الشخصية أو العينية) والضمانات المصرفية (باستثناء التأمينات العقارية) بما فيها كتب الضمان للاشتراك في صفقات والكفالات الموقتة المقدمة للاشتراك في صفقات عمومية	١٠،٠٠٠ ل.ل.
التعهد الذي يعطيه المكفول أو المضمون إلى المصرف مقابل الكفالة أو الضمان حتى لو تضمن ذكر مبلغ من المال	١٠،٠٠٠ ل.ل.
كفالة ضمان سداد أوراق تجارية (سند لأمر، كمبيالة، شكات، ورّانت warrant).	٣٠٠٠ ل.ل.

د. السندات المنشأة تمثيلاً لسلفات بالحساب الجاري

إذا كانت قيمة السند أقل من مليون ل.ل.	١٠٠٠ ل.ل.
إذا كانت تتراوح بين مليون وعشرة ملايين ل.ل.	٥٠٠٠ ل.ل.
إذا زادت القيمة عن عشرة ملايين ل.ل.	١٠،٠٠٠ ل.ل.

هـ . الصكوك والكتابات المالية

كل سهم من أسهم التمتع[1]	٢٠٠٠ ل.ل.
نظام الشركة المغفلة، بما فيه المصارف، عن كل نسخة مصدقة من مرجع رسمي (كاتب العدل، السجل العقاري...)	١٠،٠٠٠ ل.ل.
كل حصة من حصص المؤسسين في الشركات المغفلة الأجنبية	٢٥،٠٠٠ ل.ل.

تعفى من رسم الطابع المالي:

- الصكوك والكتابات المتعلقة بإيداع نقود في صناديق التوفير وبسحبها منها.
- قسائم (كوبونات) الأسهم أو سندات الدين.
- أوامر التحويل المتعلقة بحسابات جارية لدى المصارف أو المؤسسات العامة.
- أوامر البورصة أياً كان نوعها.

يمكن للمصارف استيفاء رسم الطابع المالي المقطوع نقداً عن الوثائق والمستندات التي تنشئها وتكون خاضعة لهذا الرسم، على أن يؤدى حاصل الرسم أسبوعياً إلى الدائرة المالية المختصة خلال مهلة (٣) أيام عمل مرفقاً بالبيانات اللازمة.

و.عقود تأمين عقاري مع المصارف

عقود التأمين العقاري مع المصارف	رسم طابع مالي نسبي (٣ بالألف)
عقود زيادة التأمين	رسم طابع مالي نسبي (٣ بالألف) عن الزيادة فقط

[1] أسهم التمتع هي الأسهم التي لا تتضمن ذكر مبلغ من المال وتُعطى إلى المساهم مقابل استرداد أسهم رأس المال منه ودفع قيمتها الإسمية إليه. تعطي أسهم التمتع حاملها المنافع المعطاة لسائر المساهمين كلياً أو جزئياً.

الفصل الرابع عشر: أمثلة عن المستندات الأكثر استعمالاً لدى شركات الضمان

أ. معاملات قبض أقساط التأمين

تخضع معاملات قبض أقساط التأمين لرسم الطابع المالي النسبي بالمعدل التالي بيانه:

الإيصالات التي تثبت دفع أقساط التأمين وملاحقها:	
عن فرع النقل	٣٪ من قيمة القسط وملاحقه
عن سائر الفروع	٥٪ من قيمة القسط وملاحقه

يسدد هذا الرسم نقداً بواسطة شركات الضمان بعد استيفائه من المضمونين وذلك في مهلة ١٥ يوماً تلي تاريخ التحصيل

تخضع لرسم الطابع المالي المقطوع المعاملات التالي بيانها:

كل عقد ضمان وكل تمديد أو تجديد أو تعديل له مع وجوب تأدية الرسم عن النسخة الأصلية وعن نسخة ثانية (نسخة الشركة ونسخة المضمون)	١٠٠٠ ل.ل.
كل تقرير من تقارير الخبراء في قضايا الضمان	٥٠٠٠ ل.ل.
كل مخالصة مع شركة ضمان أو تحريرها من مسؤولياتها حتى ولو تضمنت مبلغاً من المال	٥٠٠٠ ل.ل.

ب. موجبات شركات الضمان

تُلزم شركات الضمان باستيفاء رسم الطابع المالي عن الصكوك والكتابات التي تنشئها من أصحاب العلاقة مباشرةً، وبتأدية حاصله مرة كل ثلاثة أشهر، مع ما يترتب عليها منه إلى صندوق الخزينة على أساس قيودها ووفقاً للأصول التالية:

- على مؤسسات الضمان أن تمسك سجلاً نظامياً تدوّن فيه في آخر كل شهر العقود وملحقاتها والعقود الإضافية ومعاملات التمديد أو التجديد أو التعديل وقيمة أقساط التأمين الناجمة عنها بحيث يتبيّن بوضوح مقدار الرسوم المتوجبة على هذه الصكوك مع ذكر رقم الصك وتاريخ إصداره وقيمته.

ح. عقود تأمين غير عقاري مع المصارف

تخضع لرسم طابع مالي مقطوع قدره ١٠ آلاف ل.ل. كل ضمانة عينية غير عقارية لمعاملة تسليف مصرفي. كأن يودع أحد العملاء مجموعة من الأسهم لقاء قرض مصرفي أو طلب فتح اعتماد أو تسليف مصرفي...

ط. الكفالات والتعهدات للاشتراك في صفقة عمومية

الطلب أو التعهد المقدم للاشتراك في صفقة عمومية	رسم طابع مالي مقطوع قدره ٥٠،٠٠٠ ل.ل.

يشمل هذا الرسم كافة المستندات المرفقة (كاتالوج، خرائط، لائحة أسعار، كشف تخميني...)

كفالة الاشتراك في صفقة عمومية (أي الكفالة الموقتة)	رسم طابع مالي مقطوع قدره ١٠،٠٠٠ ل.ل.

إذا استبقيت **الكفالة الموقتة** لضمان حسن تنفيذ الصفقة لدى الإدارة، فتخضع هذه الكفالة لرسم الطابع المالي النسبي، ويرجأ استيفاؤه بكامله إلى حين دفع مستحقات المتعهد، فيحسم حينها من أصلها على وثيقة الدفع.

الكفالة الدائمة لضمان حسن التنفيذ	رسم نسبي (٣ بالألف)

ماذا يحصل في حال انتهاء مدة الكفالة (حلول أجلها) والمشروع ما يزال قائماً؟

يقتضي في هذه الحالة تمديد أجل الكفالة أو تقديم كفالة جديدة فور حلول أجل الكفالة الأولى، ويسدد الرسم النسبي خلال (٥) أيام عمل تلي هذا التاريخ، وإلا فرضت غرامة قانونية.

يعطي الملتزم المكفول تعهداً إلى المصرف مقابل الكفالة، ويخضع هذا التعهد لرسم طابع مالي مقطوع قدره ١٠ آلاف ل.ل. حتى ولو تضمن ذكر مبلغ من المال لأنه قد سبق وخضعت الكفالة للرسم النسبي.

الفصل الخامس عشر: رسم الطابع المالي على المتعاملين مع الدولة والمؤسسات العامة والبلديات

إن أموال الدولة والمؤسسات العامة والبلديات هي من الأموال العمومية والتعامل بها جبايةً وإنفاقاً يتطلب معرفة بقانون رسم الطابع المالي.

أ. الإيصالات واشعارات الاستلام وبراءات الذمة

- تخضع لرسم طابع مالي مقطوع الإيصالات وإشعارات الاستلام وبراءات الذمة الصادرة عن الدولة والمؤسسات العامة والبلديات وفقاً لما يلي:

عن كل إيصال يشير إلى إبراء أو وصول أو إيداع تعطيه الدولة أو يقدم إليها	١٠٠ ل.ل.
عن كل إيصال تعطيه الدولة أو المؤسسات العامة أو البلديات بقبض مبلغ من المال يدفع في الصناديق العامة تسديداً لرسم أو ضريبة أو اشتراك	١٠٠٠ ل.ل.
عن كل براءة ذمة تعطى من قبل الدولة أو المؤسسات العامة أو البلديات لقاء تسديد ما ترتب على المكلف من ضريبة معيّنة أو رسم معيّن أو من جميع الضرائب والرسوم. وكل طلب يقدم للحصول على براءة ذمة مهما تعدد موقعوه	١٠٠٠ ل.ل.
براءة الذمة المعطاة لقاء تسديد المتعهد موجبات معيّنة	١٠,٠٠٠ ل.ل.

- تخضع وثيقة الدفع المثبتة استلام نقود (حوالة، شك...) من الدولة أو المؤسسات العامة أو البلديات لرسم الطابع المالي النسبي، **يحسم من المبلغ المدفوع.**

ب. الصكول والعقود والاتفاقات التي تجريها الدولة والمؤسسات العامة والبلديات مع الغير

يقع عبء رسم الطابع المالي على المتعاملين مع الدولة والمؤسسات العامة والبلديات، وعليهم تأدية رسم الطابع المالي خلال مهلة (٥) أيام عمل تلي تاريخ إبلاغهم موافقة الإدارة على الصكوك أو العقود أو الاتفاقات.

- وعلى مؤسسات الضمان أن تسدد حاصل الرسم الذي استوفته مع ما يترتب عليها منه خلال الأيام الخمسة عشر التي تلي نهاية كل فصل من فصول السنة المدنية.
- ويترتب على مؤسسات الضمان أن تتقدم من الدائرة المالية المختصة ببيان أو تصريح عن كل فروعها العاملة تظهر فيه:
  - اسم الفرع،
  - حاصل الرسم النسبي،
  - حاصل الرسم المقطوع،
  - المجموع.

إن أي تأخير في تأدية الرسم نقداً خارج مهلة الأيام الخمسة عشر يعرض الشركة لغرامة توازي عشرة أضعاف الرسم

تعفى من الرسم:

- الإيصالات التي تثبت دفع أقساط عملية إعادة التأمين أياً كان نوع إعادة التأمين.
- الإيصالات التي تثبت دفع أقساط عملية التأمين على الحياة.

أضِفْ إلى معلوماتك

- في العام ١٩٤٨، أجيز للحكومة استحداث ضريبة خاصة تدعى "ضريبة فلسطين". وقد تم توشيح العبارة بالأسود فوق توشيح قديم "طابع قضائي"، على طوابع مالية، وسعِّرت بخمسة قروش، واستعملت كطوابع بريدية[1].

[1] "لبنان في طوابعه-مجموعة شفيق طالب" - نصوص هدى طالب سراج. دار النهار، ٢٠٠١ صفحة ٧٣

- الأمانات والتأمينات التي تُرد إلى أصحابها.
- السلفات والقروض.
- المبالغ المستوفاة من قبل المؤسسات العامة والبلديات خطأ والتي تُرد إلى أصحاب الحق.
- المبالغ التي تدفع إلى دولة أجنبية أو منظمة دولية على سبيل المساعدة أو المساهمة أو الاشتراك.
- المساهمات للمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات والهيئات التي لا تتوخى تحقيق الربح.
- مخصصات السلطات العامة ورواتب وأجور موظفي الدولة والبلديات والمؤسسات العامة وما يلحقها من تعويضات ومنح ومكافآت ومساعدات.

تعفى من رسم الطابع المالي

الصكوك والكتابات التالي بيانها سواء صدرت عن الدولة أو المؤسسات العامة أو البلديات أو قدمت إليها:

- الحوالات البريدية والإيصالات وبراءات الذمة المتعلقة بها.

- الإيصالات بقبض الجزاءات النقدية التي تدفع فوراً إلى منظمي المحاضر.

- الإقرار بالاستلام الذي يعطيه الأفراد على سجلات الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات (جمارك، بريد...).

- الإيصالات المثبتة لاستلام صكوك أو كتابات من قبل الموظفين في القطاع العام من أي نوع كانت.

لا تُعفى المؤسسات العامة والبلديات من هذا الرسم عند قبضها ديون من الدولة أو مؤسسة عامة أخرى أو بلدية.

لا تستفيد المؤسسات العامة والبلديات من الإعفاء من رسم الطابع المالي المقطوع المحدد بالجدول رقم (١) من قانون رسم الطابع المالي.

أمّا المؤسسات العامة والبلديات فهي معفاة من رسم الطابع المالي النسبي عن نسخ العقود والاتفاقات التي تجريها إنما يتوجب الرسم على المتعاملين معها عن النسخ العائدة لهم

تعفى من رسم الطابع المالي:

- الاتفاقيات والعقود التي تجريها الدولة والمؤسسات العامة والبلديات مع المؤسسات الدولية والحكومات الأجنبية والمؤسسات التابعة لها.
- بعض اتفاقيات القروض وكفالاتها (المادة ٢٤ من القانون ٧٨/١٦، قانون موازنة عام ١٩٧٨).

ج. الصفقات العمومية التي تجريها الدولة والمؤسسات العامة والبلديات: لوازم. أشغال. خدمات

الصفقات العمومية
١. المناقصة العامة
٢. المناقصة المحصورة
٣. استدراج العروض
٤. الاتفاق بالتراضي
٥. صفقات الخدمات التقنية
٦. الشراء بموجب بيان أو بفاتورة

بالنسبة لعمليات الإنفاق التي تؤديها المرافق العامة أي عندما تلجأ هذه الإدارات إلى تلزم أشغال أو شراء خدمة أو سلعة بإحدى أشكال الصفقات العمومية يتم تنظيم اتفاق بناءاً على دفتر شروط، ويسدد رسم الطابع المالي النسبي على هذا الاتفاق استناداً إلى قيمة الصفقة.

أمّا في حال شراء الخدمة أو السلعة بموجب بيان أو فاتورة فيتقدم عارض أو أكثر بعرض أسعار أو فاتورة يلصق عليه طابع مالي مقطوع قدره ألف ل.ل. وعند الموافقة على الفاتورة من قبل المرجع الصالح تصبح هذه الفاتورة بمثابة اتفاق يتوجب عليه رسم الطابع المالي النسبي (٣ بالألف من قيمة الفاتورة). وعند دفع قيمة الفاتورة يقتطع ٣ بالألف.

د. استيفاء رسم الطابع المالي عن المبالغ التي تدفعها الدولة لدائنيها

فرضت المادة ١٤ من قانون رسم الطابع المالي، رسم طابع مالي نسبي إضافي بمعدل ٣ بالألف على جميع المبالغ التي تدفعها الدولة والمؤسسات العامة والبلديات لدائنيها أياً كانت وثيقة الدفع وشكلها، باستثناء المبالغ التي لا تعتبر بحكم القانون من الديون، وهي:

المستند	مهلة تسديد الرسم
١٠. المؤسسات العامة أو البلديات والمشاريع المائية ذات المنفعة العامة والشركات ذات الامتياز والمؤسسة الوطنية لضمان الودائع (الخاضعة لطريقة التأدية الدورية)	بالنسبة للصكوك والكتابات التي تنشئها: نقداً، في مهلة شهر تلي كل فصل من فصول السنة المدنية بالنسبة لتأديتها لديونها أو عند إصدارها للإيصالات: الاقتطاع من المبالغ المؤداة
١١. مؤسسات الضمان (شركات التأمين)	نقداً، خلال خمسة عشر يوماً تلي حاصل كل فصل من فصول السنة المدنية
١٢. عائدات الدولة السنوية من استثمار المرافق العامة (البندين ٦١ و٦٢ من الجدول رقم واحد الملحق بقانون رسم الطابع المالي)	نقداً، خلال الفصل الأول من كل سنة
١٣. كشوفات اسمية دورية بفواتير المشتركين التي تصدرها مؤسسات الهاتف الخليوي، وشركات الاتصالات الإلكترونية (الإنترنيت)	نقداً، ضمن مهلة أسبوع تلي تاريخ تنظيم هذه الكشوفات (الفقرة ٤ المضافة إلى المادة ٤٣)
١٤. كشوفات الحسابات الشهرية التي تصدرها المصارف	في مهلة أسبوع واحد من تاريخ تنظيم كشوفات الحسابات الشهرية (الفقرة ٥ المضافة إلى المادة ٤٣)
١٥. الوثائق والمستندات التي تنشئها المصارف والخاضعة للرسم المقطوع	يمكن تأديتها نقداً، أسبوعياً في مهلة ثلاثة أيام عمل
١٦. عن كل متر مربع مستخرج من المقلع أو الكسارة، إلى جانب الرسم المقطوع مبلغ إضافي قدره ١٠٠٠ ل.ل.	نقداً، شهرياً في مهلة ١٥ يوماً من الشهر الذي يلي استخراجها
١٧. المراهنات (سباق الخيل، التيرو...)	نقداً، خلال مهلة أسبوع

ملحق ١: تذكير بأهم المهل لتسديد رسم الطابع المالي

المستند	مهلة تسديد الرسم
١. الصكوك والكتابات نفسها وكل ما كان موقعاً توقيعاً حياً من نسخها وصورها وخلاصاتها والمقتطفات المأخوذة منها	في مهلة لا تتعدى خمسة أيام عمل تلي تاريخ إنشائها والتوقيع عليها
٢. تجديد الصكوك والكتابات أو تمديد مفعولها (ضمناً أو صراحةً)	في مهلة خمسة أيام عمل تلي تاريخ بدء التجديد أو التمديد الذي يبدأ حيث تنتهي مهلة الصك أو الكتابة الأصلية.
٣. الكتابات التي لا تشكل صكوكاً بحد ذاتها وتبرز كبيّنة خطية لدى سلطة إدارية أو قضائية	عند إبرازها
٤. الكتابات الأخرى التي تقدم إلى سلطة إدارية أو قضائية أو تصدر عنها	حين تقديمها إلى السلطة أو تسليمها من قبل السلطة إلى أصحاب العلاقة
٥. الصكوك والكتابات المنشأة في الخارج أو في دور السفارات أو القنصليات الأجنبية	عند استعمالها في لبنان خارج تلك السفارات أو القنصليات.
٦. رخصة تأسيس شركة مغفلة	خلال خمسة أيام عمل تلي تاريخ توقيع الفرقاء على النظام الأساسي وتصديق كاتب العدل عليه
٧. رخصة تأسيس معمل أو مؤسسة صناعية أو تجارية	خلال خمسة أيام عمل تلي تاريخ توقيع الفرقاء على النظام الأساسي أو عقد الشراكة أو صك الإنشاء
٨. أسهم رأسمال الشركة المغفلة (المساهمة)	نقداً، في مهلة ثلاثة أشهر تلي تاريخ محضر الجمعية التأسيسية
٩. زيادة رأسمال الشركة المغفلة (المساهمة)	نقداً، في مهلة أسبوع تلي تاريخ محضر الجمعية العمومية غير العادية التي تثبت التحقق من الاكتتاب بالأسهم الجديدة

- العقود التي تنظمها المؤسسة العامة للإسكان تحقيقاً لغاياتها (القانون رقم ٥٣٩ عام ١٩٩٦)
- العقود والمستندات والمعاملات المنظمة لغاية الاستفادة من القرض السكني الذي تقدمه المؤسسة العامة للإسكان.
- السندات التي يصدرها المصرف والتي توقع لأمره وجميع العقود التي يبرمها للاستفادة من قرض سكني.
- عقود التأمين العقاري للاستفادة من قرض مصرفي لشراء مسكن.

للاستفادة من الإعفاء من رسم الطابع المالي يجب ألاّ تتجاوز قيمة المسكن ١٢٠ ألف دولاراً أميركياً وألاّ تقلّ مدة تسديد القرض عن ٧ سنوات.

هـ . في الجمعيات التعاونية

تعفى الجمعيات التعاونية من رسم الطابع المالي عن عقود الإقراض والاقتراض التي تنشئها لتمويل مشاريعها وسائر السندات المتفرعة عنها، ومن رسم الطابع المالي عن عمليات شراء العقارات لصالحها ورسم الطابع على الدعاوى التي تقيمها الجمعية على مدينيها.

و. في المعاملات العقارية

- معاملات الاستملاك من أجل المنفعة العامة.
- التعويض عن أضرار نشأت بسبب أشغال عامة أو كارثة عامة.
- معاملات التحديد والتحرير العقارية.

ز. في شؤون الصحة العامة

الصكوك والكتابات الصادرة عن الدولة والبلديات أو المقدمة إليها والمتعلقة بمكافحة الأمراض الوبائية أو بمعالجة المرضى الفقراء على نفقة الدولة أو البلديات أو بمساعدتها.

ح. في شؤون الفقراء والمحتاجين إلى معونة الغير المالية

الصكوك والكتابات المتعلقة بإثبات أوضاع الفقراء والمحتاجين إلى معونة الغير المالية وحصولهم على المساعدات والإعانات من أي نوع كانت بما في ذلك المعونة القضائية.

ملحق٢: بعض الإعفاءات الأخرى من رسم الطابع المالي

بالإضافة إلى الإعفاءات المذكورة في الفصول السابقة، أعفى قانون رسم الطابع المالي مجموعة من المستندات من رسم الطابع المالي، وكذلك أعفت بعض القوانين الخاصة عدداً من الصكوك والكتابات من رسم الطابع المالي لأسباب يتعلق بعضها بطبيعة عمل الشخص المعنوي المعفى ودوره الاجتماعي والبعض الآخر لأسباب تنظيمية ولعدم تكرار دفع الرسم على عملية واحدة.

أ. في الإفادات

- الإفادات والبيانات التي يقدمها أصحاب الفنادق إلى دوائر الشرطة عن النزلاء.
- الإفادات والبيانات التي يقدمها الأفراد إلى الإدارات العامة والبلديات بناءاً على طلبها.
- الإفادة المتعلقة بخلاصة سجل عدلي أو بحسن سلوك.

ب. في الطلبات

- الطلبات والعرائض والاستدعاءات الواردة من الخارج.
- طلبات الانخراط أو التطوع في الجيش.
- الشكاوى أو المراجعات المقدمة بحق الإدارة العامة والمؤسسات العامة والبلديات أو بحق أحد الأشخاص الحقيقيين المنتمين إلى هذه الهيئات، سواء قدمت إلى التفتيش المركزي أو إلى الإدارات المعنية.

ج. في المعاملات القضائية

- معاملات الإفلاس والتصفية القضائية.
- معاملات المعونة القضائية.
- نفقة الطعام.
- معاملات إعادة الاعتبار.

د. في معاملات الاقتراض لغايات سكنية

- عقود الاقتراض من أجل شراء مسكن.
- عقود التأمين السكنية.

فريق العمل الذي أعد هذا الدليل

نسق عملية إعداد الدليل وصياغته الأستاذ إميل ديراني، مفتش مالي سابق وأستاذ محاضر في مادة الضرائب والرسوم في كلية الحقوق التابعة لجامعة الحكمة. شارك في جمع المعلومات والتحقق منها وصياغتها كل من السادة غازي رمّال، رئيس دائرة الضرائب غير المباشرة، شادي أبو شقرا، مراقب رئيسي في وزارة المالية، إبراهيم بكداش مراقب سابق في دائرة الضرائب غير المباشرة، فادي تميم، مستشار وزير المالية.

قامت بتبسيط الدليل السيدة لمياء المبيض بساط، مديرة المعهد المالي والسيدة رانيا أبي حبيب أبو جودة من المعهد المالي. وتولى مراجعته والتحقق من شمول المعلومات، الأستاذ آلان بيفاني مدير المالية العام، السيد وليد الخطيب، مدير الواردات والسيدة أيفلين مسرّة رئيسة دائرة الضرائب غير المباشرة سابقاً والسيد تميم موسى مستشار وزير المالية.

تصميم الغلاف: السيدة فرح دبوس، تصميم القسم الداخلي: السيدة دوللي هاروني. إعداد الكريكاتور: السيدة ايلان صوما. متابعة الإخراج والطباعة السيدة لبنى بستاني.

المقدمة والمعلومات التاريخية العامة من إعداد هدى طالب سراج.

الطوابع المالية والكاتالوغ من مجموعة هدى ونادر سراج.

أنجز هذا الدليل بدعم مشكور من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عبر "برنامج الشفافية والمساءلة" الذي تديره أمديست لبنان. إن الآراء والأفكار الواردة في هذا الكتيب لا تعكس بأي شكل رأي الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أو أمديست لبنان.

ط. في الأحوال الشخصية وبطاقات الهوية الخاصة

بطاقات الهوية والصكوك والكتابات الصادرة عن الدولة والبلديات والمختارين والهيئات الاختيارية أو المقدمة إليهم، عندما تتعلق بإثبات الهوية أو بمعاملات الجنسية والولادة والوفاة، **باستثناء صورة إخراج القيد من سجلات النفوس**.

ي. في الانتخابات العامة

- بطاقات الناخبين.
- المحاضر المتعلقة بالانتخابات العامة على اختلاف أنواعها (مجلس نيابي، مجالس بلدية، مختارون، هيئات اختيارية...).

ك. في الضرائب والرسوم

- الصكوك والكتابات المتعلقة بالضرائب والرسوم التي نصت القوانين المختصة على إعفائها من رسم الطابع المالي بصورة صريحة.
- جميع التصاريح والبيانات والاعتراضات التي يتقدم بها المكلفون إلى الدوائر المالية المختصة بالضرائب والرسوم أو الجوابات التي تسلّم إليها.

ل. في التعليم والشهادات العلمية

- الشهادات العلمية ونسخها التي تعطيها الدولة للطلاب في نهاية الدروس (التعليم الابتدائي أو الثانوي أو العالي).
- الإيصالات المعطاة من المعاهد الرسمية والخاصة التي تفيد تسديد الأقساط المدرسية وغيرها.

م. إعفاءات أخرى

تعفى من رسم الطابع المالي:

- المؤسسات ذات المنفعة العامة (المرسوم الاشتراعي رقم ٨٧ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠).
- الطوائف المعترف بها في لبنان والأشخاص المعنويين التابعين لها (القانون رقم ٢١٠ تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٦).
- معاملات تسجيل السفن (القانون رقم ٧٠٥ تاريخ ١٩٩٨/١١/٥).

في هذه السلسلة:

عنـاويـن وزارة المـــاليـــة

وزارة المـاليـة – المبنى المركزي
ساحة رياض الصلح، شارع الشعب، مبنى بيضون.
هاتف: ٢٠-٠٠١/٩٨١٠٠١

مديرية الضرائب غير المباشرة
شارع بشارة الخوري، مبنى الصحناوي.
هاتف: ٥ – ٦٦٢٥٣٤ /٠١

مراكز المالية في المحافظات:
– مالية محافظة جبل لبنان، بعبدا، مبنى السراي الحكومي.
هاتف: ٠٥/ ٩٢٠٥٣٩
– مالية محافظة البقاع، زحلة، مبنى السراي الحكومي.
هاتف: ٠٨ / ٨٢١٠٠٦
– مالية محافظة الشمال، طرابلس، مبنى المالية. هاتف: ٠٦/ ٤٣٣٧٢٨
– مالية محافظة الجنوب، صيدا، مبنى السراي الحكومي.
هاتف: ٠٧ / ٧٢٢٠١٢
– مالية محافظة النبطية،النبطية، مبنى السراي الحكومي.
هاتف: ٠٧ / ٧٦١٣٤٢

أطلبوا الدليل من:
المعهد المالي: ٥١٢ كورنيش النهر، بيروت، لبنان
ص.ب: ٥٨٧-١١
هاتف: ٩-٠١/٤٢٥١٤٧
فاكس: ٠١/٤٢٦٨٦٠
بريد إلكتروني: contact@if.org.lb
موقع الإنترنيت: www.if.org.lb

وزارة المالية في خدمتكم